

صوت الأكراد

DENGÊ KURD

الجريدة المركزية للحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي)

يا جماهير شعبنا ناضلي من أجل
❖ إزالة الاضطهاد القومي وإلغاء
المشاريع العنصرية والقوانين
الاستثنائية بحق شعبنا الكردي .
❖ تمكين أوامر الأخوة العربية الكردية
❖ تأمين الحقوق السياسية والثقافية
والاجتماعية للشعب الكردي في
سوريا والديمقراطية للبلاد

العدد (407) تشرين أول

2008 م – 2708 ك

الثمن (25) ل.س

الافتتاحية

هل تتم إبادة الكرد سلمياً في
سوريا ؟

عنوان غريب ومصطلح أغرب لم نقرأ عنه في القاموس السياسي ، ولكن ما يتعرض له الكرد في سوريا لا ينطبق عليه سوى هذا الوصف والذي نعتقد أن المفكرين والمتقنين الكبار لو درسوا الحالة الكردية السورية لأدرجوا هذا المصطلح في القاموس السياسي ولمنحوا شرف براءة اختراع هذا المصطلح (العمل) للسلطات السورية .

وإذا لم يكن هذا المصطلح مقبولاً على وضع الكرد في سوريا فماذا يمكن أن ينطبق عليه من مصطلحات ؟ تمييز عنصري !! أم سياسات وممارسات شوفينية ؟ نعتقد أن الوضع قد تجاوز بذلك كثيراً في ما يجري على الأرض وعبر سلسلة متتالية وبوتيرة متصاعدة من الإجراءات والممارسات الشوفينية وبرزم من المراسيم والقرارات وملحقاتها والتي تؤدي في النهاية إن تم تنفيذها إلى الموت البطيء والجماعي للشعب الكردي بموجب قرارات وصيغ ذات طابع قانوني في ظاهرها .

فمن المعروف أن النشاط الاقتصادي للكرد يعتمد فقط على الزراعة والحرف والمهن الحرة الصغيرة الخاصة وكذلك الأعمال المتعلقة بالعقارات والتي تشكل الفعالية الاقتصادية للشرائح المتوسطة والفقيرة من الشعب الكردي و تمثل الأغلبية الساحقة منه وبنسبة تصل إلى 98% فبعد ارتفاع أسعار المازوت بشكل غير مسبوق لأكثر من ثلاثة أضعاف وعدم استثناء القطاع الزراعي من هذا الارتفاع تم عملياً إلحاق الشلل بالقطاع الزراعي المروي والذي كان يوفر ليس لصاحب الأرض فحسب بل لأعداد متزايدة من العاملين بالزراعة دخلاً معقولاً يسد جزءاً من حاجياتهم وبارتفاع أسعار المازوت تم حرمان كم هائل من العمال الزراعيين من ذلك الدخل وبالتالي ازدياد نسبة البطالة . (البقية ص 2)

الحرية لمعتقلي إعلان دمشق :
رياض سيف - الدكتورة فداء
حوراني- رئيسة المجلس- ورفاقهم
وللسجناء الأكراد وكافة سجناء
الرأى في سوريا .

نـداء

إلى الجالية الكردية في المهجر

يا أبناء شعبنا في الشتات

أيتها القوى الديمقراطية في الخارج

منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني

إن السياسات الشوفينية والممارسات العنصرية التي تمارس بحق شعبنا من قبل السلطات السورية من إحصاء عنصري وحزام عربي شوفيني مقيت وسياسات تعريب شاملة والتي تستهدف وجوده كثنائي أكبر قومية في البلاد ، وإصرار النظام السوري على صهره الكامل في البوتقة العربية ، وتهجيده من مناطقه الأصلية عبر سلسلة من الإجراءات والتدابير العنصرية قد دخلت مرحلة جديدة وخطيرة باتت تهدد الوجود الكردي على أرضه ، حيث أن قسماً كبيراً من أبناء شعبنا من الريف في المناطق الكردية قد اضطروا إلى الهجرة إلى الداخل أو الخارج خلال السنوات الأخيرة ، هذه الهجرة الناجمة عن سياسات الإفقار المتعمدة للمنطقة رغم توفر الموارد الإستراتيجية الثلاث الأساسية في المنطقة (البترول - القمح - القطن) إلا أن نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر في تزايد مستمر بل وصلت الحالة إلى مرحلة الجوع الحقيقي التي هددت وتهدد الغالبية العظمى من أبناء شعبنا .

وجاء المرسوم (49) ليشكل ذروة التصعيد ضد الشعب الكردي والذي بموجب (يمنع وضع أي من إشارات الدعاوى والرهن والحجوزات والقسمات والتخصص على صحيفة العقار في المناطق الحدودية سواء كان العقار ضمن المخطط التنظيمي للمدينة أو خارجه إلا بعد الحصول على الترخيص القانوني من وزارة الداخلية) هذا الترخيص الذي أثبتت السنوات أنه من شبه المستحيل الحصول عليه من قبل أبناء شعبنا ، الأمر الذي يحول مالك العقار إلى مجرد ساكن أو واضع يد عليه لا يمكنه التصرف به حسب الحاجة .

إن هذا المرسوم هو قرار بترحيل الكرد من مناطقهم خلال سنوات لأن المرسوم يلحق شللاً شبه كامل بالنشاط الاقتصادي في محافظة الحسكة والمناطق الكردية الأخرى التي يشملها المرسوم (منطقة كوباني - ومنطقة عفرين - تل أبيض) مما أصبح الهجرة منها اضطرارياً (البقية ص 2)

المرتبط بالعقارات وما يتعلق بها من حرف ومهن وهذا يعني إصابة النشاط الاقتصادي في المناطق الكردية بشلل شبه كامل وبالتالي إما الموت البطيء والجماعي للكرد في مناطقهم أو الهجرة الجماعية الاضطرارية بحثاً عن فرص العمل ولقمة العيش وترك مناطقهم التاريخية ، وفي الحالتين يقترب من مفهوم الإبادة السلمية للكرد ، وإذا كان هناك مصطلح آخر فليمدنا به أحد المتقنين أو السياسيين .

نداء إلى الجالية ... تنمة

إننا ندعو أبناء شعبنا في الشتات إلى التحرك والاحتجاج وفضح سياسات النظام وأهدافه بحق المناطق الكردية ، وشرح هذه السياسات العنصرية للقوى الديمقراطية والحقوقية والمجتمعية حتى يتخلى النظام عن السياسات الشوفينية بحق شعبنا وإيجاد حل ديمقراطي عادل لقضيته القومية ، والقيام بما يلزم من الواجب ، وفي إطار احترام القوانين المعمول بها في تلك البلدان

الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا ((البارتي))

حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكتي)

الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا

حزب المساواة الكردي في سوريا

الحزب الوطني الديمقراطي الكردي في سوريا

حزب آزادي الكردي في سوريا

حزب يكتي الكردي في سوريا

تيار المستقبل الكردي

الحزب اليساري الكردي في سوريا

الحزب الديمقراطي الكردي السوري - في 22 تشرين أول 2008

رسالة ممثل حزبنا في فنلندا (الكرد يدرسون بلغتهم الكردية في فنلندا وبثلاث لهجات)يقول ممثل حزبنا التقيت في الثاني من هذا الشهر برئيس البرلمان الفنلندي ماتي فانهينين و سألته عن رؤيته لحقوق الشعب الكردي في الشرق الأوسط ،بصراحة فاجأني رئيس البرلمان الفنلندي بالكثير من المعلومات التي لم أكن على اطلاع عليها وقد تأكد لي أنه قرأ الكثير من الكتب لكتاب كورد وأوربيين .وقال بأنه للمرة الاولى يعلم أن هنالك الكثير من الكورد يعيشون في فنلندا و بأنه هنالك الكثير ممن يعيشون منذ آلاف السنين على هذه البقعة(كوردستان) .واستمر بالقول بأن الكورد من الشعوب العريقة ويجب أن يكونوا ممسكين بزمام حقوقهم بأيديهم ومدح الكورد كثيراً وأكد أن الشعب الكردي ليس ضعيفاً لأنهم أصحاب حق وعقيدة و مناضلون مجدين .وقال أيضاً أنه يعتقد أن اليوم الذي سيأخذ الكرد حقوقهم بأيديهم قد اقترب وقال هنا في فنلندا الكورد يدرسون بلغتهم وبثلاث لهجات كوردية وتم اعداد قاموس كوردي للأطفال الكورد بمدارس فنلندا وأكد المدرسون أن هذا الموضوع حصل منذ الانتخابات. وفي 8-10-2008 في قسم اللغة في الجامعة الفنلندية تحدثت بإسهاب عن الفلكلور الكردي و قدمت بحثاً عنه .

ميرال لالا ه - فنلندا

أرسل إليكم هذه المقالة مساهمة في جريدتكم الغراء ... على أمل نشرها إن نالت رضاكم ... مجدداً لكم منا جزيل الشكر خاتمين... هل تكون البداية!!

شيرزاد زكريا محمد - كلية التربية/ جامعة دهوك

بعد نجاح انقلاب 18 تشرين الثاني 1963، الذي قاده رئيس الجمهورية عبدالسلام محمد عارف (1921-1966) ضد حلفائه البعثيين، انفرد الرئيس بمقاليد الحكم واصبح صاحب الكلمة الوحيدة في البلاد. وتولى طاهر يحيى (1916-1986) رئاسة مجلس الوزراء. وكعادة الانظمة العراقية المتعاقبة فانها وبسبب ضعفها عند توليها الحكم، كانت تلجأ الى التفاوض مع قيادة الثورة الكوردية.

توصلت الحكومة الجديدة الى اتفاق مع قيادة الثورة الكوردية لوقف اطلاق النار في 10 شباط 1964، لتكون الخطوة الاولى في طريق حل القضية الكوردية في العراق. الا انه بمرور الوقت، وبعد ان استعادت الحكومة قوتها تدريجياً، بدأت تهمل مطالب الكورد وتترجع عن وعودها، وخطت خطوات عديدة كانت مضادة لما تم الاتفاق عليه. اذ لم يحتو الدستور المؤقت الصادر في 29 نيسان 1964 على أي نص صريح يتعلق بالحقوق القومية الكوردية، كما جاء في دستور تموز 1958 مثلاً. ومضت الحكومة في سياستها من اجل الوحدة العربية والاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة (مصر)، من دون ان تعير ادنى اهتمام برأي المكون القومي الثاني في البلاد وهم الكورد. وابتدعت حكومة (عارف) بدعة جديدة تمثلت في الغاء جميع الاحزاب السياسية وتشكيل حزب واحد لجميع العراق وهو (الاتحاد الاشتراكي العربي) في تموز 1964، وواضح من الاسم انه لا مكان لاعراب كلمة (الكورد) في اسم الحزب الجديد. وهكذا استمرت الحكومة في سياستها المناهضة للكورد

والمتجاهلة لهم. وبدأت القوات الحكومية تتحرش بقوات النيشمترطة هنا وهناك، من أجل نسف وقف إطلاق النار والبدء بالقتال مجدداً في كردستان.

لم تكن الثورة الكردية بقيادة ملا مصطفى البارزاني، تريد القتال وسفك دماء المزيد من العراقيين، لذلك دعت الحكومة دوماً الى التصرف بعقلانية وموضوعية والابتعاد عن المهاترات والمغامرات، وان القضية الكردية لم ولن تحل بالقوة العسكرية.

المهم في الامر، ان الحكومة لم تتوقف عن سياستها المعادية للكورد، ولا سيما في المناطق الكردستانية الخاضعة لسيطرتها، ومنها قضاء خانقين، اذ شنت اجهزة الامن والاستخبارات في خريف 1964 حملة اعتقالات واسعة في صفوف المواطنين وفرضت عليهم حصاراً خانقياً، بحجة تأييدهم للثورة الكردية.

لم تكن قيادة الثورة الكردية تريد تفاقم الازمة في كردستان نتيجة هذه التصرفات الحكومية، لذلك بعث البارزاني رسالة بواسطة ممثله عكيد صديق أميدي الى كل من رئيس الجمهورية عبدالسلام محمد عارف ورئيس الوزراء طاهر يحيى ووزير الداخلية صبحي عبدالحميد في 19 كانون الاول 1964، جاء فيها: ان خانقين قد شهدت "جواً مشحوناً بالاعتقالات وضرب المواطنين علناً"، مع فرض حصار اقتصادي حيث "منع خروج السكر والشاي والمواد الغذائية وحتى السيارات الى الخارج"، وان هذا التوتر قد يؤدي الى "اشعال نار الفتنة ثانية" علماً اننا قد "اصدرنا الاوامر الى مسؤولينا بعدم القيام بأي عمل من شأنه الاخلال بالامن"، و"ضرورة ضبط الاعصاب واتخاذ الحذر والحيلة"، ومن اجل احلال السلام في خانقين يتطلب من الحكومة نقل جميع مسؤولي المفارز العسكرية في خانقين والتي تميزت اعمالهم بقتل واستفزاز المواطنين وان يحل محلهم عناصر رزينة وحريصة على "مصلحة الجمهورية".

لم تستجب الحكومة في بغداد وكعادتها لهذه المطالب الكردية، بل استمرت في توجهاتها نحو القتال، الذي بدأ بالفعل في الثاني من نيسان سنة 1965، واستمر حتى التوصل الى اتفاقية 29 حزيران 1966، والتي اوقفت القتال ولو الى حين في كردستان.

اليوم، يبدو ان مشكلة خانقين ستكون بداية حقيقية لتأزم العلاقات بين حكومة اقليم كردستان والحكومة الاتحادية في بغداد، ان اختارت الاطراف الاخرى الحل الذي سبق وان جربه (عبدالسلام محمد عارف)، لانه لن يكون هناك مصارحة ولن تكون هناك مصالحة وبالتالي سيكون هناك قتال، ثم بعد وقت ستعود الاطراف المختلفة وتتصالح وتُصارع بعضها البعض، أي تعود الى نقطة البداية، اما الضحايا الذين سيقتلون فسيدون اسماؤهم في سجلات الشهداء، ولن نستفيد شيئاً... لذلك ومن اجل احتواء الازمة بصورة نهائية وعدم اثاره الوضع المتدهور اصلاً، فانه على جميع الاطراف العمل بجدية وحكمة من اجل التوصل الى حل جذري لهذه المشكلة، مع الاخذ بنظر الاعتبار المادة (140) من الدستور، ومن الخطأ التعامل مع المشكلة بسطحية، والإعلان في اجتماع مصغر او مؤتمر صحافي بانها قد حُلّت وان المشكلة لم تعد قائمة، لان خانقين ستكون البداية الحقيقية لانفراج الازمة في باقي المناطق أو تأزمها...

رسالة النمسا

تظاهر اليوم بتاريخ 10-10-2008 في العاصمة النمساوية فيينا أمام السفارة السورية أكثر من مئة 100 مواطن من أبناء الجالية الكردية المتواجدة في المهجر وذلك بمناسبة مرور 46 عاماً على جريمة الإحصاء العنصري الجائر ضد شعبنا الكردي بتجريد عشرات الآلاف من المواطنين الكرد السوريين من جنسيتهم ، علماً أن معظم هؤلاء يملكون أدلة ومستندات تثبت مواطنيتهم في هذا البلد

وبموجب هذا الإجراء العنصري التعسفي، فقد حرم هؤلاء المواطنين من جميع الحقوق المدنية والسياسية، مثل: حق الملكية والعمل والتوظيف والسفر وتسجيل واقعات الزواج والولادات... وحق المشاركة في الحياة العامة ورغم مرور هذه السنوات الطويلة على مأساة المجردين من الجنسية، لا تزال السلطات السورية تتجاهلها وتصر على عدم معالجة الآثار السلبية لهذا المشروع العنصري المنافي للقوانين والمواثيق والعهود الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وكذلك للقوانين والتشريعات الداخلية السورية وبشكل خاص للدستور الذي يؤكد بنوده على حق كل مواطن سوري في امتلاك الجنسية وعلى عدم التمييز بين المواطنين بسبب العرق أو الدين.

و كما ندد المتظاهرين بالسياسة الشوفينية التي يستخدمها النظام في خطوة ليست بجديدة على الساحة الشوفينية، ولكن وقعها كان ثقباً على الذين رهنوا على انفراج في تعامل السلطة مع الشأن الكردي ، فكل المؤشرات تؤكد أن هنالك تصعيداً شوفينياً ممنهجاً ضد الشعب الكردي وقضيته وبكل الوسائل من ملاحقة واعتقال لأبناء وقياديين من صفوف الحركة الكردية و إيداعهم في السجون بدون محاكمة عادلة، وتمييز صارخ بين المناطق الكردية والمحافظات الأخرى من حيث البنية التحتية والخدمات العامة وحتى قتل للكرد كما حصل في آذار 2004 وخريف 2007 وعشية نوروز 2008 .

وفي الإطار ذاته يأتي المرسوم 49 الذي رغم كونه اتخذ طابعاً عاماً من الناحية النظرية إلا أن المناطق المعنية به عملياً هي محافظة الحسكة والمناطق الكردية على الشريط الحدودي لمحافظة الرقة وحلب ، كل ذلك يعني الإمعان في انتهاج السياسة الشوفينية ، فالمرسوم الجديد عملياً (يمنع نقل أو تبديل أو اكتساب أي حق عيني عقاري كان في منطقة حدودية أو أشغاله عن

طريق الاستتجار أو الاستثمار إلا بترخيص مسبق) علماً أن الترخيص المسبق هو بالنسبة للمواطن الكردي حلم شبه مستحيل التحقيق ، وهذا يعني ان المواطن الكردي لا يحق له عمليا البيع والشراء لأن الترخيص المسبق يخضع لموافقات أمنية لها اعتبارات شوفينية معروفة مثلها في ذلك مثل تطبيقات المرسوم (193) لسنة 1952 والمرسوم (41) لسنة 2004 اللذين حصرا حق التملك للأراضي الزراعية في المناطق الحدودية بموافقة وزارتي الداخلية والدفاع معاً، وبالتالي موافقة الجهات الأمنية التابعة لهما ، ويعرف الكل أن تلك الموافقات لم ولن يحظى بها أي مواطن كردي . ومن ثم تابع المتظاهرون مسيرتهم نحو السفارة الفرنسية منددين سياسة الحكومة الشوفينية بهتافات مطالبين ب :

- حل القضية الكردية في سوريا حلاً عادلاً على أساس أنها قضية شعب أصيل يعيش على أرضه التاريخية
 - التوقف عن الأعتقالات والأعتقالات السياسية ضد أبناء الشعب الكردي في سوريا.
 - الإفراج عن المعتقلين السياسيين من أبناء شعبنا الكردي في سوريا.
 - إلغاء مرسوم القانون 49 الجائر ضد أبناء الشعب الكردي المستهدف به
 - وبعد وصول المتظاهرين أمام السفارة الفرنسية لرئاستها الدورية للاتحاد الأوربي ، وقفوا امامها رافعين العلم الكرد واللافتات بالغة الألمانية وصور الشهداء الكرد أكثر من نصف ساعة
 - ومن ثم تسليم مذكرة للسفير الفرنسي من قبل وفد منظمات الأحزاب الكردية ، حيثُ تعهد السفير الفرنسي بتسليم المذكرة للجهات المعنية ، من الحكومة الفرنسية
 - المنظمات والأحزاب الكردية المشاركة في التظاهرة :
 - 1- الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي).
 - 2- حزب آزادي الكردي في سوريا.
 - 3- حزب يكتي الكردي في سوريا.
 - 4- جمعية أكراد سوريا في النمسا.
- فيينا 10-10-2008

وصلنى مشكورا العدد (406) من جريدة صوت الاكراد وقرأت بعض مواضيعها لاسيما رسالة ثوار الفلسطينيين الى البارتي وغيرها عاشت يداكم يا اخوتي مع تحياتي ومحبتى
اخوكم - اسماعيل طاهر
سكرتير نقابة صحفيي كردستان - فرع دهوك

مذكرة ابناء محافظة الحسكة إلى اللجنة الوزارية

السادة الوزراء : إن إطلائكم على محافظة الحسكة تبعث في نفوسنا أملاً كبيراً في إنكم شرفتم المحافظة للاطلاع عن كئيب على أوضاعها والوقوف ميدانياً على مشاكلها والمبادرة لحلها .
السادة المحترمون : تتلخص مظلماً نحن أبناء هذه المحافظة بشكل عام في :

- 1 - حرمان أكثر من ثلاثمائة ألف مواطن من الجنسية السورية نتيجة المرسوم السيئ الصيت /93/ لعام 1962 واستمرار العمل به والذي أدى إلى حرمانهم دون وجه حق من كافة الحقوق المدنية من العمل لدى دوائر الدولة والتعليم والصحة والخدمة العسكرية والتنقل والسفر....
- إن هذه المعاناة فاقت كل الحدود والتصورات فهم من أبناء الجزيرة وسكانها الأصليين مقيمون فيها أباً عن جد وحريصون على وحدة تراب الوطن وتقدمه وازدهاره فهم يطالبون بحق المساواة مع سائر المواطنين السوريين في الحقوق والواجبات وإنهاء معاناتهم التي تتفاقم يوماً بعد آخر.
- 2 - عند تطبيق قانون الإصلاح الزراعي تم الاستيلاء على الفائض من سقف الملكية من الأراضي الزراعية وتم توزيعها على الفلاحين في كل أنحاء البلاد ما عدا محافظة الحسكة وبالأخص القرى الواقعة على الحدود التركية بعمق عشرة إلى خمسة عشر كيلومتراً خصصتها الدولة لإنشاء ما سمي بمزارع الدولة الأمر الذي أدى إلى حرمان الآلاف من العوائل الكردية في المنطقة من الأراضي الزراعية وتم توزيعها فيما بعد على فلاحي الغمر من محافظة الرقة الذين غمرت مياه السد أراضيهم .
- بما أن قانون الإصلاح الزراعي طبق بشقيه الاستيلاء والتوزيع في كل البلاد ، فالعدالة تقتضي أن توزع أولاً على فلاحي المنطقة ويتم الفائض للتعوويض على من يتم تعويضه من خارج المحافظة وليس العكس ، كما أن العدالة لا تقتضي أن يجتمع فلاحوا الغمر في هذه المحافظة فقط ويحرم أهالي المحافظة وسكان تلك القرى الأصليين دون أن تغمر أرضهم أية مياه ، بل و الانكى من ذلك أن يجرد الفلاح الكردي حتى من بعض الدونمات من الأراضي التي استصلحها من الأراضي المحجرة ، والتي استثنيت من التوزيع أصلاً .

3 - المرسوم التشريعي رقم 49 في 2008/9/10 والذي يمنع نقل أو تبديل أو اكتساب أي حق عقاري كان في المنطقة الحدودية أو إشغاله عن طريق الاستئجار أو الاستثمار.....إلا بترخيص مسبق علماً انم الترخيص المسبق حلم شبه مستحيل التحقيق , هذا يعني أن المواطن الكردي في محافظة الجزيرة لا يحق له عملياً البيع أو الشراء لان الترخيص يخضع لموافقات أمنية لها اعتبارات شوفينية إضافة إلى حصر حق التملك كما في الأراضي الزراعية بموافقة وزارتي الداخلية والدفاع معا والكل يعلم بان هذه الموافقات لم ولن يحظى بها المواطنون هنا .

فان هذا المرسوم يلحق أفدح الأضرار بالوحدة الوطنية ومصالح الوطن العليا التي تتطلب التخلي عن جميع السياسات والممارسات الاستثنائية وإلغاء المراسيم والقرارات التي تستهدف احد المكونات الأساسية للشعب السوري .

4 - أن القطاع الزراعي يعاني من مشاكل جمة وجاء ارتفاع سعر المازوت ليلحق ضربة موجعة إلى الملاكين والفلاحين والأيدي العاملة وكذلك بكميات الإنتاج فالزراعة المروية تعود بالنفع على شرائح واسعة من المجتمع لذا نأمل بيع المازوت بأسعار تشجيعية(وبالسعر القديم) لأصحاب المشاريع الزراعية وعدم تقيد المزارعين بمساحات محدودة.

وان الضرائب المفروضة على مختلف المهن و الحرف في تصاعد مستمر و يتجاوز مثيلاتها في المدن الكبرى رغم إن دخل الفرد في تلك المهن و الحرف في المدن الكبرى هي أضعاف مثيلاتها في المحافظة لذا نأمل فرض ضرائب معقولة و منطقية تتماشى مع الدخل المحدود جدا لأصحاب هذه المهن .كما أن واقع الخدمات العامة تفصح عن نفسها بشكل ملفت لذا ندعوسيداتكم إلى الاطلاع المباشر و بدون تمهيد مسبق على الواقع الخدمي في مختلف الأحياء في أية مدينة تختارونها حيث ستشاهدون كم هو متردي واقع الخدمات العامة لذا نأمل من سيادتكم ايلاء الاهتمام الزائد بهذا الواقع من حيث رصد الأموال اللازمة للنهوض بها و من حيث مراقبة أوجه الصرف لهذه الأموال .كما أن معظم التبادلات المصرفية تحتاج إلى سندات تملك لذا نأمل من سيادتكم العمل لدى الجهات المعنية على منح سندات التملك للعقارات أسوة بباقي المحافظات ورغم توفر معظم المواد الأولية في المحافظة و التي تحتاجها الصناعات السورية و كذلك توفر الأيدي العاملة فان المحافظة محرومة من أية مصانع و منشآت عامة تساهم في تحسين الوضع الاقتصادي واستقراره و مكافحة البطالة و تحقيق ريع أفضل للدخل الوطني العام ودخل الفرد.

إننا نتقدم إلى معاليكم بهذه المطالب الملحة على أمل أن تكونوا في صورة الوضع وآثاره الضارة على الوطن والمواطنين , ونتمنى بذل الجهود الممكنة لإلغاء آثار هذه القوانين الاستثنائية وترسيخ حكم القانون وحقوق المواطنين.

و تفضلوا بقبول الاحترام

أبناء محافظة الحسكة -2008/10/12

البيشمركة ليس من شيمهم القيام بالعمليات الإرهابية

بقلم : حبيب تومي - أوصلو

من الذكريات التي ليس الى نسيانها سبيل تلك التي حدثت في اليوم الأول من شهر كانون الثاني من عام 1963 وهو يوم استشهاد هرزم ملك جكو وخمسة من أفراد البيشمركة على طريق موصل دهوك الى الجنوب من جسر ألوكا بحوالي خمسة كيلومترات ، وفي تلك المعركة تمكننا من اسر نائب ضابط وجنديين ، فيما وقع في الأسر من قوات البيشمركة بيد القوات الحكومية احد افراد مجموعتنا ، وما لجأت اليه القوات الحكومية هو إعدام الأسير في اليوم التالي وتعليق جثته في عمود في نفس الموضع وعلى الطريق العام ، أما سلوكنا نحو الأسرى فكان تجريدهم من السلاح ومعاملتهم معاملة أنسانية وبعد فترة وجيزة اطلق سراحهم . وكل المعارك التي كانت تحدث لم يحاول البيشمركة اللجوء الى العمليات الإرهابية او الاعتداء على النساء والأطفال او المدنيين عموماً . ما اثير في الآونة الأخيرة في معرض احداث تهجير المسيحيين من مدينة الموصل وتهديدهم وقتلهم وتفجير بيوت بعضهم بأسلوب إرهابي ، فقد توجه بعضهم بأصابع الاتهام الى الأكراد او البيشمركة ، إن كان بشكل مباشر من قبل بعض الأطراف او عبر التلميحات من قبل أطراف أخرى، لقد أعرب الأستاذ مسعود البارزاني عن استعداد اقليم كردستان لتقديم كل انواع الدعم للمسيحيين ودعم جهود الحكومة الفيدرالية لتأمين الحماية لهم ، ويضيف ان الاتهامات التي وجهت الى الأكراد بتهجير المسيحيين بأنها تهم باطلة ، لا ريب ان العنف الطائفي والديني في الموصل يشكل سلسلة متواصلة ومكملة للعنف الطائفي والديني في سائر مناطق الوطن العراقي ، إن القوى التي هجرت المسيحيين من مدينتي البصرة وبغداد هي نفسها تقوم بتهجير المسيحيين من الموصل . إن تيار الإسلام الراديكالي والقوى القومية العربية هم وراء العمليات في مدينة الموصل التي طالت ليس المسيحيين فحسب إنما كان هنالك تطهير عرقي وديني ضد اليزيدية والشبك والأكراد ، فالموصل تتسم بكونها مدينة جامعة لتنوع اثني وقومي وديني فيها العرب والأكراد والتركمان والكلدان والسريان والأشوريين والأرمن والشبك واليزيدية والمسيحيين بكل مذاهبهم ، ووسط هذه التعددية يمكن للرصد الاستشراق لصبغة قومية عربية اسلامية يمثلها بيوت وعشائر الموصل العربية ، وهي تريد ان تكون متجانسة لا يعكر نقاءها معكر إن كان ديني او قومي ، وإلا كيف نفسر التهجير القسري لكل المكونات الدينية والقومية من الموصل وبقاء العنصر العربي الإسلامي فحسب ؟

وإذا وضعنا الأكراد في دائرة الاتهام ، كما تروج له بعض القوى في الموصل وبعض ابناء وتنظيمات من شعبنا فإنه سيولد السؤال الذي يقول : ماذا يستفيد الأكراد من تصفية المدينة من اقليته الدينية والعرقية والمذهبية وجعلها مدينة عربية اسلامية خالصة ؟ إن هذه الفرضية تستند على ارضية هشة لا يمكن تصديقها .

سننتق على احتمال واحد فقط وهو احتمالية وجود عناصر كردية لها توجه اسلامي سلفي متفقة مع القوى الراديكالية الإسلامية لتفريغ العراق من المكونات من غير المسلمين او بإخضاعها لقوانين واحكام اهل الذمة التي عفا عليها الزمن . إن حكومة اقليم كردستان لها ذهنية وتوجه علماني ، وهي تحصن الأقليم من دخول الأرهبيين الذين ينشرون القتل والذعر والرعب والخوف بين الناس الأبرياء إن كانوا من الإسلام او من الأديان الأخرى ، وإن قوات البيشمركة الكردية تقوم بدور فاعل في درء المنطقة من خطر الأرهاب ، ولا يمكن التصديق بتورط هذه القوات في اعمال أرهابية كالتى تحدث على ارض الموصل او في مدن العراق الأخرى . إن المطالبة بحقوق شعبنا المسيحي إن كان من الكلدان او السريان او الأرمن او الأشوريين او من قبل الأقلبيات الأخرى للمطالبة بتطبيق المادة خمسين من قانون مجلس المحافظات ، او مطالبته بالحكم الذاتي ليكون سيد نفسه في أرضه العراق - التي لم يتبق منها سوى بلدات وقرى متناثرة في أرجاء الوطن العراقي الذي كان بلداً مسيحياً بحق قبل دخول الجيش العربي الإسلامي في الثلث الأول من القرن السابع الميلادي - إن كان هذا المطلب الشرعي والطبيعي قد خلق كل هذا التهديد والقتل والتشريد ، فسنبقول ان مستقبل العراق بالنسبة للمكونات الصغيرة الدينية والعرقية سيكون مستقبل مظلم حالك ، لكن ما نامله بجهود الخيرين ان يعود العراق الى شاطئ السلامة ، وتعود دولة القانون ليكون لك ذي حق حقه

إن ما يؤسف له ان يقوم بعض كتابنا وبمباركة بعض التنظيمات القومية بتأجيج الضغينة والحقد ضد أخواننا الأكراد ، ومع الأسف إن هذه القوى لا توجه اصابع الاتهام ضد قوى الظلام السلفية إن كانت كردية او عربية ، إنما توجه سهام اتهاماتها الى الأحزاب الكردية المعروفة بمواقفها المشرفة اتجاه قضايانا ، وفي مقدمتها يأتي الحزب الديمقراطي الكردستاني . إن هذا التوجه يعتبر خدمة مجانية لقوى الأرهاب لابعادها عن دائرة الشكوك ، وتبدو وكأنها برينة عن تهجير ابناء شعبنا من مناطق بغداد والبصرة والموصل ، وتبرئة ساحتها من عمليات الأعتيال والخطف والهيمنة على بيوت المسيحيين او اجبارها على بيعها بأبخس الأثمان ، وتبرأتها من تهمة تفجير الكنائس عام 2004 م

إن تحالفاتنا السياسية ينبغي الا تؤثر بالسياق العام والذي يؤكد ان الوضع الكارثي لشعبنا في وطننا هو القوى الإسلامية السلفية والقوى المتحالفة معها ، وإن توجيه الاتهام نحو الأحزاب الكردية والبيشمركة ، يعتبر ذلك خدمة مجانية لتلك القوى الظلامية . من جانب آخر سنعتقد من مهام التحقيقات لأدخالها في متاهات بدلاً من الطريق المعروف . وفي نفس السياق سنخلق من الأكراد عدواً مفترضاً وهذه حالة يرثى لها في عالم السياسة فنحن احوج ما نكون للاصدقاء من العرب والأكراد فكيف نحاول ان نضع هذا الطرف او ذاك في دائرة الأعداء ؟

ان تحالفاتنا السياسية مع هذا الفريق او ذاك ، يجب الاتطفي على واجبنا تجاه شعبنا .

انتخابات الرئاسة الأمريكية في الوقت القاتل

بلغ سباق الرئاسة الأمريكية مرحلة حساسة ودخل مرحلة الوقت القاتل في المنافسة حيث يحاول كل مرشح أن يقتنص أي فرصة تمكنه للحصول على مكاسب معينة ، ومن خلال المناظرات واللقاءات واستطلاعات الرأي الأمريكية ، يبدو أوباما متقدماً على منافسه ماكين بفارق لا يتجاوز 9% وهذه النسبة غير حاسمة للنتيجة بعد في بلد مثل أميركا حيث المفاجآت تلعب دورها دائماً في سباقات الرئاسة الأمريكية ، والتنافس الآن هو حسب رأي المحللين ووسائل الإعلام بين متقف شاب قليل الخبرة (أوباما) وسياسي مسن ذي خبرة عسكرية البعض يرى في أوباما أملة في إجراء إصلاحات في القوانين والمؤسسات الاجتماعية الأمريكية ، والآخرون يرون في ماكين الصقر القادر على حماية أميركا من الإرهاب والدول الشريرة حسب المفهوم الأميركي ، ولم يبق أسلوب أو مناسبة إلا واستغلها كل مرشح ليظهر منافسه بمظهر البعيد عن مصلحة المواطن الأميركي وصيانة حقوقه ، ولكن هذه هي قواعد اللعبة الديمقراطية الأمريكية ، وما المناظرات التلفزيونية إلا دليل على هذه الديمقراطية الأمريكية حيث تكون المناظرات عبارة عن دبلوماسية خطف الأصوات في الوقت القاتل ومحاوله إظهار الخصم بمظهر الضعيف أو الغير ملم بالسياسة والاقتصاد ، ولدى كلا المرشحين نقاط ضعف شخصية ، أوباما ذو البشرة السوداء والأصول الإسلامية نقطتان سلبيتان لدى الأميركيين وربما هذا سيدفع ببعض البيض الديمقراطيين بعدم التصويت له ، وكذلك ماكين الذي يعاني من التقدم في السن واختياره لمنصب نائب الرئيس امرأة قد تضطر لاستلام مكانه في وقت مبكر ، رغم هذه السلبيات والتناقضات بين المرشحين فإن الاختيار واضح أمام الأميركيين .

إن الانتخابات الأمريكية هي دائماً مسألة داخلية بحتة ، ولكنها تحظى بالاهتمام الخارجي لأنها دولة عظمى وقوة اقتصادية كبيرة ذات نفوذ واسع في القرار السياسي والاقتصادي الدوليين ، يجب ان لا يغيب عن بالنا بأن المواطن الأميركي لا ينتخب الرئيس الجديد لأنه سينسحب من العراق أو أفغانستان أو عدم ضرب إيران وما إلى ذلك من أسباب سياسية خارجية ، وإنما المقياس عند المواطن الأميركي هو البرنامج الاقتصادي للمرشح وخاصة الإصلاح الضريبي الذي يعتبر نقطة الانطلاق الأساسية في عملية التصويت لدى الأميركيين ، وعندما يتكلمون عن الانسحاب الأميركي من العراق أو أفغانستان أو عدم فتح جبهة مع إيران فقط ، لأن ذلك يؤثر على الحياة الاقتصادية للمواطن الأميركي ويثقل كاهله بالضرائب المفروضة ، كل الحروب التي خاضتها أميركا وتحركاتها الدولية الاستراتيجية كانت بموافقة الرأي العام الأميركي بعد إجراء استطلاعات الراي ولكن يأتي الرفض عندما تصبح التكاليف باهظة وغير متوقعة . وهناك نقطة ثانية أساسية وهي أن السياسة الخارجية لأميركا واستراتيجيتها ثابتتان بقدر ثبات المصالح الأمريكية ولا أي مرشح ولا أي حزب يتخلى عن الثوابت الأساسية والخطاب الاستراتيجي لأميركا ، فقط تتغير الوسائل والأدوات عند تناوب مرشحي الحزبين على سدة الرئاسة الأمريكية ،

وهنا نود التنويه بأولئك الذين يعولون على التغيير في الخطاب السياسي الأميركي عند استلام الديمقراطيين بانهم واهمون وسذج وينطبق هذا على معظم الأنظمة العربية الرسمية وإعلامها الغبي الذي يقع دائماً فريسة للعبة الديمقراطية الأميركية وينحاز تلقائياً إلى أحد المرشحين ، قرار الحرب بتحرير العراق كان ديمقراطياً ، والتنفيذ بعد سبع سنوات كان جمهورياً ، كم من المرات تناوب رؤساء جمهوريون وديمقراطيون والقضية الفلسطينية كما هي دون إضافة جديد ، كما أن هناك الحاضر الغائب في الانتخابات الأميركية وهو أسامة بن لادن الذي لم يظهر حتى الآن أي تصريح أو كلمة ربما في وقت لاحق وحاسم للتأثير على الرأي العام الأميركي . لذا الخيار متوفر لدى الأميركيين ويجب أن يختاروا ويقرروا ، حتى الآن الاستطلاعات لصالح أوباما وعصر المفاجأة أيما كان سيكون لصالح ماكين ، لذا فوزه أيضاً غير مستبعد ، هذه هي أميركا .

منظمة حريات تدين بشدة عمليات القتل والتهجير التي

يتعرض لها اخوتنا في الإنسانية من أتباع الديانة الإيزيدية الكريمة (اقدم ديانات قارة آسيا) وأخوتنا المسيحيين في العراق ، وكان هناك من يريد شرق أوسط خال من المسيحيين واليزيديين والشبك والصابنة والفيلية .

نحن في منظمة حريات نعلن ووقفنا الى جانب اخوتنا في الإنسانية وندعو الاحرار والشرفاء في العالم الوقوف بوجه اعداء الانسانية والحياة في منطقتنا .

لن يغفر التاريخ للتكفيريين والشوفينيين العنصريين القتلة .

لنقف الى جانب اخوتنا في الإنسانية في كل مكان من اجل حياة حرة بدون خوف او قلق او الغاء او تهमيش .

صدر عن حريات في 24 / 10 / 2008

تحت الضوء-

مشروع محمد طلب هلال

في زاويتنا لهذا العدد سننشر وثيقة ذات أهمية قصوى ، ربما البعض نساها لمرور الزمن ، ولكننا نعيدها للأذهان وخاصة لقرائنا الكرد للإطلاع على كيفية تنفيذ برود هذه الوثيقة أو الدراسة وكذلك تنفيذ البعض من برودها ، إنها دراسة محمد طلب هلال ضابط الأمن السابق في الحسكة والتي قدمها إلى حزب البعث ونشرت في أيلول 1963 ، وقد عرفت دراسته أو بالأحرى خطته باسم (الحزام العربي) الذي يجب تطبيقه على القرى الكردية في الشريط الحدودي بطول 375 كم وبعمق 15/10 كم وإخلاء هذه المناطق من الأكراد وتهجيرهم منها ، وجاءت هذه الدراسة من وليد الشوفينية محمد طلب هلال بعد وصوله إلى نتيجة مفادها حسب قوله : (إن الأكراد شعب بلا تاريخ ، وبلا حضارة ، وبلا لغة ، وبلا أصول عرقية ، وإنه لا يملك سوى صفات البطش والقوى الهدامة والعنف ، صفات تلازم الشعوب الجبلية كافة) ربما لم يقرأ محمد طلب هلال ، وبالتالي لم يقرأ للمستشرقين الغربيين والشرقيين الذين كتبوا عن الكرد وأصولهم وعاداتهم وأخلاقهم التي تختلف كثيراً عن عادات وأخلاق محمد طلب هلال ، ربما لأن هؤلاء المستشرقين لم يكونوا بعثيين أو قومجيين عرب (الحمد لله على هذا) الكل يعلم ويعرف وقرأ ما كتبه أولئك الغرباء عن الكرد فقط إنصافاً للتاريخ وإخلاصاً للحقيقة وهم أسماء لامعة في عالم الاستشراق أمثال : فلاديمير مينورسكي - السير سيدني شميث - سبايزر مار - موش - فيلجينسكي - لازريف - حسرتيان - باسيل نيكيتين - جاب وغيرهم كثيرون ، ولكن يبدو أن المرجعية التاريخية الوحيدة لهذا الضابط العنصري كان كلام المشير عبد السلام عارف رئيس العراق الأسبق بقوله : إن الأكراد هم من كرد بن عمرو بن عامر ماء السماء . وقد قدمت دراسة محمد طلب هلال المشنومة خطة من إثنتي عشرة نقطة يجب تطبيقها ضد الكرد وهي :

1- سياسة البتر : بترحيل السكان والكرد و تشتيتهم 2 - سياسة التجهيل : بحرمان الكرد من كل ثقافة .

3-سياسة التجويع : بحرمان الكرد من كل إمكانية بالعمل 4-تبادل المجرمين : بتسليم الحكومة التركية كافة الذين نجوا من ثورات الأكراد من تركيا .5- فرق تسد : بتحريض الكرد بعضهم ضد البعض الآخر .6- الحزام : وهي السياسة التي تؤدي إلى إفراغ الشريط الحدودي من الكرد .7- الإسكان : بزرع "عرب أقحاح" وقوميين في المناطق الكردية .8- سياسة عسكرية : بمركزة قطاعات عسكرية في مناطق الحزام تكون مهمتها السهر على تشتيت الكرد وعلى إقامة العرب بحسب الخطة التي تتبناها الدولة .9- سياسة تطبيق الاشتراكية : بإنشاء مزارع جماعية من أجل العرب المقيمين في المنطقة وبتدريب وتسليح هؤلاء العرب .10- منع كائناً من كان يجهل اللغة العربية فيما يسمى بالمناطق الكردية من مزاوله حقوقه المدنية من ترشيح وانتخاب

11- ترحيل علماء الدين الكرد إلى الجنوب وإرسال علماء دين عرب إلى مكانهم .12- وأخيراً إثارة حملة واسعة معادية للكرد بين العرب .إنصافاً للتاريخ رفضت عشيرة شمر العربية اقتراح دولة البعث بإسكانهم في منطقة الحزام العربي المشنوم ، فقامت الدولة باستقدام عناصر من العشائر العربية في منطقة الرقة والتي غمرت أراضيهم بمياه الفرات (المغمورين) .

تعليق : نود من القراء الأعزاء أن ينشطوا ذاكرتهم ويتذكروا الخطط الشوفينية والعنصرية التي نفذها غلاة العنصريين في العالم ويقارنوها مع خطة البعثي المدلل محمد طلب هلال ، كما نرجو من القراء الأعزاء قراءة البنود المنشورة والإطلاع على ما نفذ منها وما سينفذ بالتأكيد ومراسيم جمهورية للأسف ، ولكن ما هكذا يتم التعامل مع جزء من النسيج الوطني السوري .إنما تم تنفيذه وما هو مستمر فيه أي قيد التنفيذ هو البند الأول (سياسة البتر) حيث تم حتى الآن تهجير حوالي نصف سكان القرى من الريف الكردي عدا الهجرة من المدن والبلدات .

البند الثاني حيث سياسة تجهيل الكرد وذلك بحرمان الكرد من البعثات الحكومية مهما كانت كفاءاتهم ومؤهلاتهم وعدم مساواتها بالمناطق النامية الأخرى من حيث القبول في الجامعات والمعاهد ، وحرمانه من جامعات حكومية إلا فروع بسيطة تابعة والذي تسبب بحرمان المئات بل الآلاف من الشباب الكرد وعدم قدرتهم على استكمال تحصيلهم بسبب الوضع الاقتصادي .

سياسة التجويع : وهي أكثر السياسات ممارسة ضد الكرد ، فمنطقة الجزيرة تعتبر من أهم المحافظات السورية من حيث الموارد الأولية خاصة الإستراتيجية مثل (البترول – القمح – القطن) وأفقرها على الإطلاق من حيث مستوى المعيشة هذا الفقر هو ناجم عن تنفيذ بنود محمد طلب هلال .

سياسة فرق تسد : وذلك من خلال مرسوم العلاقات الزراعية وإثارة الصراعات بين الملاكين والفلاحين الكرد من خلال ذلك المرسوم

الحزام : وقد تم تطبيقه وحالياً هناك مشروع لتطويق الكرد بشكل كامل من خلال المرسوم 49
عسكرة المنطقة : وقد تم تنفيذ هذا البند فلم تكتفي السلطة بالآلاف من عناصر الأجهزة الأمنية المختلفة والمخولة بقمع الكرد ، بل استقدمت قطعات عسكرية متمركزة بالقرب من القامشلي وبغياض أي مبرر خارجي يستدعي مثل هذا التمركز ، مما يؤكد أن دور هذه القطعات هو المساهمة في قمع الكرد وإركاغهم .

مما تقدم يتضح لنا أن السلطة ماضية في تنفيذ برنامج محمد طلب هلال الشوفيني مع إدخال العديد من التعديلات الشوفينية القاسية عليه .

وصلت هذه المقالة من الدكتور صفوت جلال الجباري – جمعية الصداقة الكردية الأمازيغية

بيان المعتقلين السياسيين الأمازيغ بسجن سيدي سعيد بمكناس

أزول دامغناس

تحية النضال والصمود إلى كل شهداء القضية الأمازيغية وعلى رأسهم التائر الحر معتوب لونيس ، المحروق سعيد سيفاو ، المختطف بوجمعة الهباز .. تحية المجد والخلود إلى المعتقلين السياسيين للقضية الأمازيغية القضية المشروعة والمقدسة . تحية إكبار وإجلال إلى الشهداء الحقيقيين للشعب المغربي وعلى رأسهم شهداء المقاومة المسلحة وأعضاء جيش التحرير . تحية نضالية إلى كل الشعوب التواقفة إلى التحرر والإنعتاق وعلى رأسها الشعب الطوارقي الصامد في وجه الأنظمة التوتاليتريا والخزي والعار إلى العدالة المغربية التي تدين الأبرياء بمحاكمها المزيفة .

رغم الإلحاحات المستمرة للخطابات الرسمية على أهمية إصلاح القضاء وتعزيز استقلاله وضمان الشفافية والمصادقية داخل المحاكم للمضي قدما في مشروع الديمقراطية لازال الواقع يؤكد أن الشعارات التي يروج لها المخزن تبقى حبيسة الرفوف الإدارية في ظل غياب أية إرادة حقيقية تصبوا إلى الإصلاح الجذري حيث تبين ذلك في المحاكمات الصورية التي تعرضنا لها والأحكام الجائرة والجاهزة التي وزعت علينا نحن مناضلي الحركة الثقافية الأمازيغية بامكناس ، هذه المحاكمات التي تبين باللموس أنها عبارة عن مسرحيات فبركها المخزن من أجل تصفية حساباته مع مناضلي الحركة الثقافية الأمازيغية وكل إيماريغين. إذ أصدرت في حقنا أحكاما عشوائية تتراوح ما بين 12 سنة نافذة وغرامة مالية قدرها 80.000 درهم في حق كل واحد منا حميد أعطوش وأساي مصطفى و سنة سجن نافذة وغرامة مالية قدرها 1000 درهم لكل من زدو محمد، الشامي محمد، النوارى محمد، آيت القايد يدير، عمر ودي، هجي يونس، آيت الباشا يوسف، التغلاوي عمر. وإننا نعتبر هذه الأحكام صدرت في حق كل أمازيغي حر وغيور على هذا الوطن على اعتبار التناول السياسي الذي سعى من خلاله المخزن العروبي النيل من أبناء المناطق التي بدأت تعرف مدا نضاليا تحرريا.

وقد برهن المخزن من خلال جلستي 09 و 16/10/08 على أن هذا الملف تتحكم فيه خلفيات سياسية وإيديولوجية إذ لم يتبث وجود أي دليل يؤكد إذانتنا. بالإضافة إلى الخروقات الواضحة التي طالت محاضر الضابطة القضائية وجميع أطوار الجلسة، الشيء الذي يؤكد أن هذه الأحكام أصدرت من طرف أجهزة عليا داخل هياكل المخزن .

وفي الأخير ومن داخل زنازن النذل والعار ندعوا كافة المحامين والمنظمات الحقوقية إلى فضح الخروقات التي طالت المحاكمة التي تعرضنا لها كما ندعوا الفعاليات والمنظمات الأمازيغية وكل أمازيغي حر إلى الوقوف وقفة رجل واحد إلى جانب أسر المعتقلين السياسيين في محنتهم والصمود من أجل تحرير الشعب الأمازيغي من ويلات الإستعمار العروبي القومي . مهما اعتقلتم ومهما اغتلتتم فلن نرضخ للعبودية حرر بسجن سيدي سعيد بمكناس: 2008/10/22

باسم المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردي في سوريا ((البارتي)) نعلن عن تضامننا الكامل مع المعتقلين من أصدقائنا مناضلي الأمازيغ في سجون النظام المغربي ونطالب بإطلاق سراحهم ، كما نعلن عن تضامننا الكامل مع الشعب الأمازيغي الصديق من أجل تقرير مصيره بنفسه

عشيرة البعث أم الدولة العشيرة ؟

العشائرية كظاهرة اجتماعية تعتبر مرحلة متخلفة من مراحل التطور الاجتماعي الحالي ، وللعشيرة نظام اجتماعي معين ، قيم ، عادات ، مفاهيم تنسجم مع تلك المرحلة من التطور ، ويعتبر النثار والانتقام أهم سمتين من سمات العشائرية ، والثار والانتقام في العشائر يتجاوز (الجاني نفسه) إذ قد تنتقم العشيرة من أسرة خصمه (الجاني حسب رأيه) وأفراد أسرته وعائلته وحتى عشيرته رغم عدم ارتكاب أي من هؤلاء أية أخطاء ، ولكن هذا المفهوم تطور حالياً إلى درجة كبيرة حتى بات النثار والانتقام والقصاص مقتصرأ على الجاني لوحده ولم يعد أفراد أسرته وعائلته مستهدفين إلا في ما ندر ، ولكن مما يؤسف له أن سلطة البعث وأجهزتها الأمنية لاتزال تتعامل مع الشعب الكردي بسلوك عشائري متخلف بعيد كل البعد عن مفهوم الدولة ليست الحديثة منها بل حتى الدولة

البداية ، فقد تتعرض أسرة الجاني وأولاده وكل أفراد عائلته لعقوبات جماعية من قبل عشيرة البعث ودولة العشيرة ، طبعاً الجاني هنا هو المختلف سياسياً مع السلطة أو الذي لم يكسب رضا أجهزتها المتعددة والعقوبات تكون متعددة الأوجه ، ومن الأمثلة على ذلك : عدم قبول طالبة في وحدة السكن الجامعي في الحسكة لأن والدها سياسي ، أليس هذا سلوكاً عشائرياً متخلفاً وغاية في الحقد والضغينة أن نحرم فتاة من السكن دون أي ذنب ارتكبه ، فقط لأن والدها سياسي ؟ كما تم حرمان (40) فتاة كردية من طالبات المعهد التجاري من السكن الجامعي في الحسكة فقط لأنهن اشعلن الشموع ليلة النوروز 2008 هذا المنطق لا يوجد في أية دولة على الكرة الأرضية إلا في الدولة التي يتسلط عليها البعث ، وكذلك حرمان أحد الطلبة الكرد من الترشيح (رفض ترشيحه لاتحاد الطلبة في جامعة المأمون كون أحد أقربائه من السياسيين الكرد) هل هذا منطق الدولة مهما كان شكلها أم منطق العشيرة ؟ ولماذا لا يحاسب المسؤولون في الحزب والدولة أنفسهم على أخطاء أقاربهم وحاشيتهم ؟ ألا يدرك البعث وأجهزته الأمنية أن العشائرية وقيمها ومفاهيمها وعقليتها مرحلة قد تجاوزها الزمن ؟ إننا لا نطالب البعث بأن يصبح حزباً عسرياً لأن ذلك من شبه المستحيل بل نطالبه بأن يتصرف بمنطق عشيرة طورت نفسها .

كردستان العراق ومخاوف الجيران

محمود الملا

باندحار القوات الصدامية في الحرب التي نشبت بينها وبين قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية ، وذلك بسبب إقدام قوات طاغية العراق على غزو دولة الكويت المجاورة ، واحتلال أراضيها بالقوة العسكرية ، معلناً وبكل كبرياء و صلف وتبجح ، عودة الفرع إلى الأصل ، واعتبار الكويت المحافظة التاسعة عشرة للعراق ، ضارباً بذلك كل الأعراف والقوانين والمواثيق الدولية عرض الحائط ، كون دولة الكويت كانت تتمتع بالعضوية الكاملة في الجامعة العربية والجمعية العامة للأمم المتحدة ، هذا ونظراً للهزيمة النكراء التي منيت بها القوات العراقية وطردها ذليلة مدحورة من أراضي دولة الكويت ، وتعرض النظام الدكتاتوري الحاكم في العراق إلى السخط والإدانة الشديدين وذلك على الصعيدين العربي والعالمي ، هب الشعب العراقي بكورده وعربه وسائر أقليته القومية الأخرى بانتفاضة شعبية عارمة امتدت من كردستان وحتى مناطق الوسط والجنوب ، ولولا تدخل المصالح الدولية والإقليمية على الخط في ذلك الوقت لكان بإمكان الانتفاضة ، وبما كانت تملكه من إمكانيات وزخم جماهيري واسع النطاق ، القضاء على النظام واستلام مقاليد الأمور في البلاد ، غلا أن إبداء عدم الجدية والحزم من قبل قوات التحالف الدولي بشأن تغيير النظام في العراق في ذلك الوقت لأسباب وحسابات تدخل ضمن استراتيجيتها المرسومة للمنطقة جعل من النظام الصدامي المقبور ، والذي كان على وشك الانهيار والسقوط يلتقط أنفاسه الأخيرة من جديد ويجهز بقايا جيشه المهزوم ، حيث بدأ بضرب المنتفضين في الجنوب بلا هوادة ورحمة ، وأثناء توجه قواته الغازية صوب كردستان حدثت الهجرة المليونية المعروفة ، من قبل أبناء شعبنا الكردي ، نحو الحدود الإيرانية والتركية ، خوفاً و فرعاً من بطش وجبروت ذلك النظام الأرعن ، والذي خره أبناء شعبنا في جرائم حلبجة وباليان وغيرها ، هذا ونظراً للمشاهد والصور المأساوية والتي تم عرضها على شاشات التلفزة في العديد من القنوات الفضائية حول تلك الهجرة التاريخية وعذاباتها ومآسيها ، حظيت تلك الهجرة على عطف المجتمع الدولي برمته ، حيث تم إصدار قرار تاريخي من مجلس الأمن الدولي بدعم ومبادرة من الرئيس الفرنسي الراحل " فرنسوا ميتران " طيب الله ثراه تحت رقم (688) ينص على اعتبار شمال خط العرض (36) من أرض العراق ملاذاً آمناً لشعب كردستان ، يمنع تحليق الطيران العراقي عليها ، وبصدور هذا القرار المنصف والعاقل من قبل المجتمع الدولي ، عمد طاغية العراق إلى سحب إدارته ومؤسساته من تلك المنطقة بهدف إحداث الفوضى والبلبلة وعمليات الاقتتال والسلب والنهب ، لكن خاب فآله وسقطت جميع رهاناته حيث تسلمت الجبهة الكردستانية زمام الأمور في ذلك الملاذ ، واستطاعت تسيير الأعمال وحل مشاكل المواطنين بكل جدارة واقتدار ، هذا واعتباراً من صدور ذلك القرار المشار إليه أعلاه جن جنون دول الجوار ، وأقاموا عليه الدنيا ولم يقعدوها حتى الآن ، وبدأت اللقاءات الدورية المكوكية بينها بهدف إيجاد الوسائل لخلق تلك التجربة الفتية ووأدها في مهدها وخاصة بعد أن تمكن شعب كردستان من إجراء انتخابات برلمانية وتشكيل حكومة إقليمية وفرت الأمن والازدهار والسلام في الإقليم ، وهنا نتساءل مجدداً : ترى إلى متى ستظل دول الجوار تسيير في عكس اتجاه التاريخ وتتعمى عن الحقائق الموضوعية الموجودة على الأرض تحلل لنفسها العيش على أرض آبائها وأجدادهم ، بكل حرية وأمان وسلام وتحت رايات دولها وتنتكر لا بل وتحرم ذلك على شعب آخر يسكن بجواره ويتمتع بكافة مقومات القومية ذنبه الوحيد أنه ضحية اتفاقيات استعمارية معروفة ، ثم أما أن الأوان لحكومات هذه الدول والأوساط الحاكمة في كل من تركيا وسوريا وإيران وحتى حكومة المركز الشريك في بغداد بالوجود التاريخي للكورد على أرض آبائهم وأجدادهم والذي لم يعد ممكناً إنكاره أو التغاضي عن جريمة لا تغتفر أن تستمر هذه الحكومات في خداع شعوبها ، وتتبع سياسات التضليل والإنكار والإقصاء وعدم الاعتراف بالآخر المقابل ، هذا ولا بد من الإشارة هنا إلى المواقف السلمية النبيلة والطروحات الواقعية التي تتقدم بها حكومة إقليم كردستان بغية تحسين علاقاتها مع دول الجوار ، والتي تتمثل في عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهم تجاه الآخر ، واحترام السيادة والحدود الدولية لكل طرف ، وإقامة أفضل العلاقات التجارية والاقتصادية والثقافية وفق الأعراف والقوانين المرعية لكلا الجانبين .

بعد كل هذا إن ما نود التأكيد عليه هو أن حكومة إقليم كردستان لا تهدد أمن أحد ، ولا تسمح لأحد كائناً من كان بتهديد الآخرين من أراضيها ، وهي تعتبر صمام الأمان لبقاء العراق موحداً أرضاً وشعباً تعيش فيه كافة المكونات العرقية والطوائف المذهبية بمحبة وسلام ووثام وذلك بشهادة كل القوى الخيرة في العراق والمنطقة ، ولا يستطيع أحد إنكار المبادرة الوطنية والإنسانية الصادقة لقيادة الإقليم بخصوص استعدادها للتوسط لإيجاد حل ديمقراطي للقضية الكردية في كردستان تركيا ، وحل كافة الإشكالات والقضايا عن طريق التفاوض والحوار ، وهذا برهان آخر على الروح السلمية التي تتمتع بها قيادة إقليم كردستان وسعيها الدؤوب لبناء أفضل .

تهنئة : هيئة تحرير دنكي كرد تتقدم بأحر التهاني إلى الطالب الكردي محمد صالح إبراهيم المحمد من قرية بيركي ناحية الدرباسية بمناسبة تخرجه من كلية الطب البشري / جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا - القاهرة بدرجة امتياز مع مرتبة الشرف متمنية له التوفيق والنجاح في حياته المهنية في خدمة أبناء شعبه .

الفقر السياسي يؤدي للتخبُّط - نوري بريمو

يقول العامة: لا يُغلبُ المرء إلا عندما يُؤخذُ على غفلة منه أو حينما يُطعنُ من الخلف في خواصر ضعفه كظهره أو قفحه أو جوانب بطنه أو تحت إبطيه أو في باقي مغابنه، وفي المجال الصحي يُقال: العقل السليم في الجسم السليم، وفي القانون يُقال: محام فاشل يخسر قضية عادلة، وفيما يتعلق بالأحزاب السياسية يُقال: الفقر النظري للقيادة والكوادر يؤدي للتخبُّطات التنظيمية في القواعد وعلى المستوى الجماهيري...، أي أن حدوث أي تخبُّط في أداء أي فرد من فعاليتنا الأهلية أو عضو في أحزابنا، مردّه هو ضعف العقل المدبر لتلك المؤسسة التي ينتمي إليها، سواءً أكان ضعفاً ناجماً عن جهالة سياسية أو آفة مرضية أو فقر مالي أو عوز معرفي أو غيره، ما يعني أن الفقر السياسي بحد ذاته هو خاصرة ضعيفة ينبغي تحصينها بالمناعة المعرفية لجهة توفير مستلزمات حماية جسد حركتنا من فيروس التحزبية المتناهية الضيقة الهادرة للوقت والطاقات على حساب المصلحة القومية العليا لشعبنا.

وقياساً على ذلك فإننا نرى بأنّ المؤسسات الناجحة كالشركات المتفوقة والأحزاب القوية والدول المتقدمة لا تتخبُّط في أدائها الوظيفي لأنها تسهر وتخطط وترسم ثم تخطو خطواتها العملية بشكل مدروس مسبقاً في رأس هرمها وليتم ترجمتها فيما بعد في أساسها التنظيمي ومحيطها المجتمعي، أما المؤسسات الغير ناجحة فنجدها تائهة ومتوترة وموتورة دائماً وتتخبُّط وتتلعثم وتحشر أنفها فيما لا يعينها وفيما لا يخصها وتخلط الحابل بالنابل وتهدر جهودها هباءً منثوراً، بدون أي تخطيط أو استخدام للعقل الباطني كما يُقال.

ولا لتجريح أية جهة وبلا إيراد اسم أي حزب ودون أية وشاية هدامة تُذكر، وتبياناً لجزء من خفايا حلقة ضعفنا الضائعة التي تكتنف حقيقة تلعثنا الذي يشوب مسيرة نضالنا القومي الكردي الهادف لنيل حقوقنا القومية المشروعة، والذي يهيمن أيضاً على راهن حراكنا الديمقراطي السوري المعارض للإستبداد والمنشد للتغيير الديمقراطي السلمي، وبعيداً عن أساليب التشهير بالآخرين التي باتت موضة يومية مؤسفة يسلكها البعض من أنصاف الكتاب في بعض مواقع شبكة الإنترنت العالمية التي نكنُّ لها عُرفاننا بالجميل نظراً لما تقدمه من إضاءات مشكورة على قضايانا المصيرية المحتاجة للمزيد من الإهتمام، تلك الموضة السلبية التي لا يزال يسلكها بعض من فرسان التغني بـ "الجملة الثورية" التي يطلقونها من قبيل: خالف كي تُعرف!، والذين يتسترون كعادتهم خلف أسماء مستعارة على شكل "نقاد مستقلين" قالباً وليس قلباً، ولذلك نراهم يتخبُّطون ويسبُّون لمجمل شؤوننا ولقضايانا العالقة، والذين لا همّ لهم سوى الشهرة الشخصية والتهافت صوب التبرجّ والنخبوية والظفر بالوجهة حيناً والجاه أحياناً أكثر، حتى وإن أدى تسويقهم لأرائهم الهدامة أو بالأحرى عملية نشر غسيلهم الوسخ إلى توجيه ضربات مؤلمة في خواصر أحزاب سياسية فاعلة في الساحة وتتنامي ويقوى عودها وتعمل فعلها الإيجابي في مسعى التخلص من حالة التشتت الزائلة بأقرب وقت وبلا أي ريب على مركوب التوصل إلى مرجعية كردية تقود حراكنا وتمثل شعبنا وتردع رُدّهات وهرطقات مختلف صعاليك الإصطياد في المياه العكرة، وخاصة أولئك الذين يتقصّدون إعتدال مسلكية تعرية خواصر ضعفنا ويتحاشون التطرّق للكثير من مكامن القوة المتوفرة الكامنة في هيكلية أحزابنا وفي فضاء حراكنا السياسي المصطدم لحظياً بالمعوقات الذاتية من جهة والآخرية من جهات أخرى لا حصر لها.

وإن كان ولا بد من المكاشفة ببعض أوجه الخلل في حراكنا، فإنّ من واجب الإنسان الساعي فعلاً نحو تحسين الأحوال أنْ يعرض واقع الحال كما هو لا كما يتخيله في ذاكرته، وأنْ يبيّن قدر الإمكان بحياديّة وبتجرّد بعضاً من عيوب واقعنا الحزبي المتأزم، لكن دون أن يعني ذلك التعمّد في انتقاص دور الغير ومكانته.

ولمّا كانت الغاية المرجوة من مقالنا هذه، ليست الرغبة في التنظير وإطلاق المشورات والتمظهر بالانفتاحية والعصرنة والتوصل من المسؤولية الشخصية والحزبية عما أصابنا ويصيبنا، وإنما هي الإنشاد لمراكمة حراك سياسي كردي مبني على تغليب التناقض الرئيسي على التخالقات الثانوية، والعمل من أجل ردم هوة خواصر ضعف مؤسساتنا الحزبية والجهوية، فإنّ منطق الاعتراف بالخطأ الذاتي وبوجود العلل والنواقص هو منطق حضاري صحيح وينبغي أن يسود وسطنا وأن تكون له

كفة الرجحان في ميزان مناقشات منطقية جادة وحوارات رزينة تخوضها قياداتنا المسؤولة وكوادرننا الحاضرة الذي تنتظرها الكثير من المهام والواجبات التي لا تحتمل أي تأجيل أو أية ممانعة تُذكر، شريطة الأخذ بأولوية التلاقي والتوحيد وليس المجازرة والتمترس وراء المصداق الكلامية التي لن تقدم وإنما ستؤخر الإتيان بالحلول العلاجية التي لطالما إنتظرناها ومنتظرها بفارغ الصبر. في كل الأحوال ورغم تواضع أداء معظم مؤسساتنا (أحزاب سياسية وجمعيات حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني) الناشطة في بيتنا الكردي وفي ساحتنا السورية، وبما أنّ هدفنا هو التأهب السياسي لإجراء التقويم اللازم وليس التخبط وسط جراحننا ومواطن ضعفنا!، فإنه لا ينبغي أن نسمح للتشاؤم بأن يطرق ديارنا ويحطم أحلامنا ويهتك طموحاتنا، ولا يجوز أن نفسح المجال لأية معوقات تعترض سبيلنا لتعرفل مساراتنا وتجعلنا نتخبط في بحور نواقصنا التي لم تلحق بنا سوى المزيد من القهر والتقهقر!

(البقية ص 12)

الفقر السياسي ... تنمة

فحياة الشعوب بطبيعتها ليست لوحة رمادية وإنما هي مشاهد حيوية معطاءة وخضراء وتحت كافة الناس وخاصة الأجيال الناشئة على العمل الإيجابي في سبيل مراكمة المخزون السياسي لتحقيق النجاحات ولينبعث الأمل على طريق توفير إستحقاقات شعبنا المحروم من أبسط حقوقه، والإتيان بالدمقرطة الحقيقية لسوريا التي ينبغي أن تتطور إلى دولة عصرية مبنية على مبادئ العدل والحق والقانون والدستور الذي من شأنه إنصاف جميع مكونات الطيف السوري بدون أي تمييز على أية خلفية قومية أو دينية أو طائفية أو غيرها.

وفي هذا المجال ولحسن الحظ فإن مجتمعنا الكردي ومعنا السوري برمته، اللذان لم يتنعموا يوماً بأنمط الحياة الديمقراطية التي لطالما سمعنا عن مزاياها الحسنة التي لانزال نحلم بها، هي مجتمعات خصبة وأحزابنا غنية بالكوادر المخلصة "جنود مجهولين" الأكثر تضحية وجرأة ومقدرة على التنقيف الذاتي والتوليف الأخرى مع المستجدات المحيطة بقطار حراكنا السائر فوق سكتة رغم الصعاب، وهذا ما يُحفز المرء ويجعله يهدأ قليلاً ويترك الأمور لتأخذ مجراها الطبيعي بعيداً عن اختلاق مختلف أشكال الضوضاء والجلبّة والعجالة الانقلابية في معالجة أزمات مؤسساتنا الحزبية التي ينبغي أن نكحلها لا أن نعميها، وما يجعل نشطاءنا أن يتحلوا بالصبر ويتحملوا مشقة السعي الهادئ من أجل التصحيح عبر تهدئة الآخرين وتهئية الذات وتحسينها صوب مضاعفة الجهود لكسب المزيد من الغنى السياسي الذي بات حاجة ملحة وفرض عين على كل ناشط ينتمي إلى أي حزب سياسي أو أية مؤسسة حقوقية أو أي إطار أهلي كالأسرة أو العشيرة أو... الخ، وبهذا الصدد ليس بوسعنا سوى التذكير بمقولة الأولين: أن تأتي متأخراً خير من أن تتخبط وتراوح في المكان ولا تأتي أبداً.

ولما كانت مسافة آلاف الأميال تبدأ بالسير في الميل الأول، فإنه مع مزيد من المراكمة الحركية الموزونة شريطة محاسبة الذات أولاً ومن ثمّ التدقيق في أخطاء الآخرين دون النزوع إلى الأنانية في التكفير والسلوك، فإنه سيصبح بإمكاننا إن توفرت الإرادة البناءة والنوايا الصادقة، أن نعتبر أنّ كل محاولتنا ونضالاتنا وجولاتنا السابقة ليست فاشلة، وإنما هي بمثابة عبر ودروس وبروفات ذاتية مستمرة على طريق التحديث العام والاندفاع الجماعي الواعي قدماً نحو الأمام، صوب إنقاذ حراكنا الديمقراطي السلمي من مخالب التخبط الحزبي الناجم عن الفقر السياسي الذي يُعتبر خاصرة ضعيفة جداً في هكذا راهن يتطلب منا تلافياً عبر التمسك بثوابتنا والإعتزاز بالإنتماء لصفوف حركتنا المحتاجة لجهودنا جميعاً كي يتم تسريع أداءها الحزبي ولولبيتها السياسية لتسابق الريح وسط العواصف الهوجاء التي تستهدف وجودنا.

تركيا ودوامة العنف

شهدت تركيا في النصف الأول من شهر تشرين أول 2008 عمليات عنف دموية، حيث نفذ مقاتلو حزب العمال الكردستاني عمليات نوعية ضد بعض القطاعات العسكرية التركية مما أدى إلى مقتل العشرات من الجنود والضباط، فردت تركيا كعادتها بقصف المنطقة الشمالية من كردستان العراق بشكل عشوائي واتهمت أيضاً كعادتها قيادة إقليم كردستان العراق بدعم ما أسمتهم تركيا (بالمتمردين) إن سلوك تركيا المستنسخ كصورة طبق الأصل سياسياً وعسكرياً والاتهام اللامبرر والغير مستند على أية أدلة واقعية لقيادة إقليم كردستان العراق، والفشل العسكري الذريع، وعدم قدرتها على حسم المعركة عسكرياً، وعلى افتراض قدرة تركيا على حسم المسألة عسكرياً في الوقت الراهن ألا يتطلب من الساسة الأتراك وقادتهم نظرة واقعية وموضوعية إلى واقع تركيا الإثني، وهذا الواقع الذي لم يعد القفز فوقه ممكناً، إنه واقع وجود شعب يعبر عن نفسه بكل خصائصه ويتوق إلى نيل حريته وممارسة حقوقه ليس إسوة بباقي شعوب الأرض هذه الحقوق التي ضمنها كافة الأعراف والمواثيق الدولية وهو الاستقلال الكامل، إنما أدنى من ذلك وهو حق المساواة مع الشعب التركي واحترام خصوصية المكون الكردي وحقه في تقرير مصيره بنفسه والذي حتى الآن يتجسد فيما هو أقل من الاستقلال. إن الساسة الأتراك في الوقت الذي يطرحون أنفسهم كقوة إقليمية معتدلة وعامل مساعد في استقرار الوضع الإقليمي، ومن هنا جاء توسطها لرعاية المفاوضات السورية الإسرائيلية غير المباشرة، وكذلك سعيها للتوسط بين إسرائيل والفلسطينيين، ألا يطرح هذا السلوك التركي تساؤلات جمة ويفقدها مصداقيتها في مساعيها تلك طالما أنها تتصرف بشكل مغاير في القضايا التي هي طرف مباشر فيها، والتي في يدها مفتاح الحل، إننا وبغض النظر عن دور تركيا الإقليمي ومدى مصداقيتها في البحث عن تحقيق الأمن والاستقرار فإننا نعتقد بل نجزم بأن تركيا مهما لجأت إلى العنف في التعامل مع القضية الكردية فإنها لن تحصد إلا المزيد من العنف، وإن نجاح تركيا في مرحلة وتحقيقها انتصارات وهمية لا يعني أبداً قدرتها على إجهاض القضية الكردية

في كردستان تركيا , بل إن دروس التاريخ وتجارب الشعوب , والتجربة التركية ذاتها وفشلها المتكرر يجب أن يعلمها أن قضايا الشعوب باقية وصامدة وإنه كلما أسرعت في حلها وبأسلوب ديمقراطي وبعيداً عن العنف كلما وفرت على شعوبها (خاصة الترك والکرد) وجيرانها المزيد من إراقة الدماء والمزيد من الدمار الاقتصادي والمزيد من الاضطراب الأمني .

إن تركيا ولكي تكون لاعباً نزيهاً في المعادلات الإقليمية وذا مصداقية في سعيها في تحقيق الأمن والاستقرار يجب أن تبدأ من ذاتها وبحل مشاكلها عبر الحوار والاتعاظ من دروس التاريخ اللهم إلا إذا كانت تعتقد أنها قادرة على تكرار تجربتها الخاصة في إبادة الأرمن والإخوة المسحيين , ولكن ليدرك الساسة الأتراك أن الزمن تغير وإن المستقبل هو لقضايا الشعوب وحقوق الإنسان والازدهار الاقتصادي والذي لا يمكن أن يتحقق إلا بتحقيق الأمن والسلامة الداخلية .

مذكرة

إلى كافة الهيئات والمنظمات الدولية والعربية والوطنية

إلى كافة لجان حقوق الإنسان والمجتمع المدني

يتعرض شعبنا الكردي في سوريا إلى سلسلة متصاعدة من التدابير والإجراءات الشوفينية والمشاريع العنصرية والتي تستهدف وجوده كشعب أصيل بغية صهره في البوتقة العربية ودفعه إلى الهجرة من مناطق التاريخة بغية تحقيق تغييرات ديمغرافية في المناطق الكردية , ومن هذه الإجراءات مشروع الإحصاء الرجعي الذي تم بموجبه تجريد جزء من أبناء شعبنا من الجنسية الوطنية السورية والذين يبلغ عددهم حالياً مئات الآلاف, ومشروع الحزام العربي البغيض والذي تم بموجبه تجريد العديد من الملاكين من أبناء شعبنا من ملكيتهم لأراضيهم وتوزيعها على عرب استقدموا من الرقة وحلب حيث تم توطينهم في مناطق حدودية محاذية لتركيا والعراق, و تحديداً في المناطق الكردية ليتم الفصل بين كورد سوريا و تركيا من جهة وسوريا والعراق من جهة أخرى , إضافة لسياسات التعريب الشاملة للمناطق الكوردية , وملاحقة الناشطين من أبناء شعبنا, من منع للمغادرة واستجابات أمنية متكررة , واعتقالات غير مبررة , وضغوط أمنية متزايدة , وحتى عمليات القتل بحق أبناء شعبنا كما حصل في آذار 2004 وخريف 2007 وعشية نوروز 2008 حيث بلغ عدد القتلى أكثر من ثلاثين من الشباب الكرد على أيدي الأجهزة الأمنية , وقد مرت عمليات القتل تلك دون أي تحقيق يذكر أو محاسبة لأي شخص أو جهة مسؤولة , وانتهاج سياسات اقتصادية شوفينية غايتها إفقار المناطق الكردية ودفع سكانها إلى الهجرة الاضطرارية من مناطقهم , وإلزاماً فسر غنى المناطق الكردية بالموارد الإستراتيجية الأساسية (القمح , البترول , القطن) ومختلف المواد الأولية , ومع ذلك فإن الفقر يزداد باضطراد في ظل حرمان هذه المناطق من أية مشاريع صناعية أو اقتصادية أو أية مرافق للبنية التحتية تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومكافحة البطالة .

إن التقديرات الأولية تؤكد أن قسماً كبيراً من سكان الريف الكردي قد اضطروا إلى الهجرة من مناطقهم الأصلية بحثاً عن لقمة العيش ليعيشوا حياة التشرد والحرمان والضيق في أطراف المدن الكبيرة , بل إن العديد من المدارس أغلقت في الريف الكردي بسبب هجرة الأطفال مع ذويهم .

إن هذه الأوضاع المأساوية كانت تتطلب تدخلاً حكومياً أو حتى منظمات إنسانية لمعالجة الوضع الاقتصادي المتردي , وتحقيق نوع من الاستقرار فيه لانتشال سكان المنطقة من الجوع الحقيقي, وإيقاف الهجرة الجماعية إلى داخل البلاد وخارجها , إلا أنه وبدلاً من ذلك جاء المرسوم (49) تاريخ 2008/9/10 ليشكل ذروة في هذا التصعيد الشوفيني ضد الكرد , فالمرسوم (يمنع وضع أي من إشارات الدعاوي والرهن والحجوزات والقسممة والتخصيص على صحيفة العقار في المناطق الحدودية سواء كان العقار ضمن المخطط التنظيمي للمدينة أو خارجه إلا بعد الترخيص القانوني من وزارة الداخلية) هذا الترخيص الذي أثبتت السنوات شبه استحالة حصول المواطن الكردي عليه في الأراضي الزراعية , مما يؤكد سريان نفس الوضع أيضاً في العقارات .

إن هذا المرسوم إن تم تطبيقه سيحول حياة عامة سكان المحافظة والمناطق الأخرى المشمولة به , وأبناء شعبنا الكردي خاصة إلى جحيم حيث سيشل القسم الأعظم مما تبقى من النشاط الاقتصادي في المحافظة والتي تعاني بالأصل من أوضاع اقتصادية و كارثية كانت تستوجب التدخل الإيجابي لا العقوبة . فالمرسوم سيحول بحكم خضوع الترخيص لموافقات أمنية أصحاب العقارات إلى مجرد شاغليها أو ساكنيها , ويمنع عنهم حق التصرف مما سيلحق الشلل الكامل بعمليات البناء وتجارة العقارات وبالتالي سيلحق الشلل بما يزيد على 35 مهنة تعتاش على بناء العقارات وتجارتها الأمر الذي سوف يحرم أبناء شعبنا من معظم فرص العمل في القطاع الخاص ناهيك عن انسداد فرص العمل أمامهم في قطاع الدولة والذي لا يشكل إلا نسبة ضئيلة جداً وليس له تأثير اقتصادي . إن نتائج هذا المرسوم وتطبيقاته ستكون لها آثار كارثية على الواقع الاقتصادي الاجتماعي لأبناء شعبنا مما ستؤدي إلى تفرغ المنطقة من سكانها, وإن هذا الوضع الناشئ يتطلب حلاً عاجلاً وسريعاً ليس بإلغاء المرسوم (49) وحسب بل إنصاف شعبنا الكردي للعيش بكرامة ومساواة في مناطق التاريخة بإيجاد حل ديمقراطي وعادل للقضية الكردية في سوريا .

لذا فإننا نناشدكم للتدخل والضغط على النظام للتخلي عن سياسات التمييز العنصري ضد الكرد وإيقاف مخطط التهجير القسري والصامت عن طريق إلغاء المرسوم (49) وكافة المشاريع ذات الطابع التمييزي المطبقة بحق أبناء شعب

حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكي تي)

الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا ((البارتى))

الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا

حزب المساواة الكردي في سوريا

الحزب الوطني الديمقراطي الكردي في سوريا

حزب آزادي الكردي في سوريا

حزب يكي تي الكردي في سوريا

تيار المستقبل الكردي

الحزب اليساري الكردي في سوريا

الحزب الديمقراطي الكردي السوري

في 22 تشرين أول 2008

بيان

أيتها الجماهير السورية

أيتها القوى الوطنية والديمقراطية والمجتمعية في البلاد

في الخامس من الشهر الجاري تمر الذكرى السادسة والأربعون للإحصاء الاستثنائي الرجعي الجائر الذي قامت به حكومة الانفصال الرجعية في 1962/10/5 في محافظة الحسكة بموجب قرار بعيد كل البعد عن المسؤولية الوطنية ، ومناقض تماماً لكل قيم ومبادئ حقوق الإنسان ، وبموجب ذلك القرار المشؤم تم تجريد ما يزيد عن عشرة آلاف عائلة كردية من جنسيتها الوطنية ، ولكن مما يثير الاستغراب والدهشة إن الحكومات التي تتشدد ليل نهار بالوحدة الوطنية ، وتعتبر الوحدة شعارها المركزي لا تزال تتعامل مع هذا الإرث الرجعي لحكومة الانفصال كأمر واقع ، بل ترسخه في حياة المجتمع والشعب السوري .

إن استمرار هذا الإجراء والذي يمس مباشرة حياة أكثر من 300 ألف شخص من ضحايا ذلك الإحصاء المشؤم بات يشكل معاناة وطنية وقومية وإنسانية ومناقية لكل مبادئ حقوق الإنسان وشرائعه ومناقضة لشعارات الوحدة الوطنية ، فلا توجد دولة على وجه الأرض تستمر فيها قوانين تمس حياة شريحة كبيرة من المجتمع بهذا الشكل وبهذه المدة الزمنية الطويلة والتي هي في حقيقتها تشكل عقوبة جماعية لمكون أساسي من مكونات الشعب السوري ألا وهو الشعب الكردي ، ورغم الوعود المتكررة لمعظم المسؤولين في الدولة بمن فيهم السيد رئيس الجمهورية بإعادة الجنسية للمجردين منها، إلا أن أيًا من تلك الوعود لم تنفذ ، وإن كل التبريرات التي تقدمها السلطات باتت مرفوضة ولم تعد تنطلي على أحد بل تبرهن على استمرار سياسة شوفينية ممنهجة ضد الشعب الكردي الغاية منها صهره في البوتقة العربية ، وباتت ملامح هذه السياسة تعبر عن نفسها لتفضح كل الممارسات والسياسات والقوانين والإجراءات التي تطال الشعب الكردي وهويته الثقافية وخصوصيته القومية .

إن استمرار هذه المشكلة والتي لم تكن مبررة أصلاً يعني دفع شرائح واسعة من المجتمع السوري والذي بات المجردون من الجنسية يشكلون أكثر من 1,5% من سكانه وكذلك عموم الشعب الكردي في سوريا إلى مواقف متشددة حيال السلطة خاصة في ظل استمرار وتصاعد السياسات الشوفينية ضد الشعب الكردي .

إن أولى خطوات السير باتجاه وحدة وطنية حقيقية والتي تعاني من تصدعات شديدة وشروخ عميقة هي إلغاء هذا الإجراء وإعادة الجنسية إلى المجردين منها دون تأخير ، ومعالجة أثارها وتداعياتها ، والتعويض عن المتضررين منهم وفتح حوار جاد وحقيقي مع الحركة الكردية في سوريا من أجل إيجاد حل ديمقراطي للقضية الكردية والتي هي قضية وطنية بامتياز .

2008/10/4

الجبهة الديمقراطية الكردية في سوريا

رد برنار كوشنير على رسالة ممثل حزبنا في لجنة إعلان دمشق في فرنسا

وصلتني رسالتكم المؤرخة في 18 آب 2008، والذاعية إلى لفت انتباهي إلى وضعية حقوق الإنسان في سورية، وأشكركم عليها. وكما نذكرون في رسالتكم، إن قضية الدفاع عن حقوق الإنسان، لها أهمية جوهرية في تصوري وفهمي لدور ومكانة فرنسا في العالم. وأعلنت فرنسا والاتحاد الأوروبي بانتظام عن قلقهم بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سورية. وقاموا ببذل العديد من المساعي وإصدار البيانات في هذا المجال. ويمكنكم الاعتماد على بلدنا في إطار رئاسته للاتحاد مع شركائه، من أجل الاستمرار في إبداء اليقظة و الحرص، وبالتواصل مع المجتمع المدني السوري. إن اهتمامي قد ذهب وانجذب، بدون أدنى شك، بشكل خاص نحو الموقعين على إعلان دمشق الموقعين منذ كانون أول الماضي. ومن جهتنا استنكرنا وأدنا كل واحدة من هذه التوقيعات. وتابعت شخصياً بقلق جلسات المحاكمة الثلاث بخصوصهم، وأنا حريص جداً على مصيرهم. وكونوا على يقين أن هذه الحالات خصوصاً، وأوضاع الحريات العامة وحقوق الإنسان في سورية عموماً، قد جرى أخذها بعين الاعتبار في الحوارات السياسية التي قررت فرنسا استعادتها مع هذا البلد والسلطات القائمة فيه، لا سيما خلال زيارتي لدمشق، وزيارة رئيس الجمهورية في 3 و 4 أيلول. وأنا مقتنع، على كل حال، أن الاستئناف المتدرج لحوارنا مع سورية ينبغي أن يسمح أيضاً على نحو ما في حصول تقدم في مجال حقوق الإنسان . وأرجوكم أن تتفضلوا، يا سيدي، بقبول فائق التعبير عن خالص تقديري .

برنار كوشنير وزير خارجية فرنسا

مرسوم العلاقات الزراعية وتداعياته

إن المرسوم الجمهوري الخاص بتنظيم العلاقات الزراعية بين الملاكين والفلاحين واضعي اليد نص على التوزيع كما يلي :
1- الأراضي الزراعية نسبة 60% للملاك و 40% للفلاح

2- الأراضي القريبة من المدن والبلدات والقريبة من المخطط التنظيمي 70% للملاك و 30% للفلاح ونسبة الفلاح المقررة تتحول من وضع اليد إلى ملكية خاصة يحق للفلاح التصرف بها كما يشاء إن هذا المرسوم مهما كانت أهدافه ودوافعه فإنه في النتيجة أدى إلى خلق المزيد من التوتر في المناطق الكردية خاصة الجزيرة حيث تكاد تنحصر تلك العلاقة في هذه المناطق مع وجوده في مناطق أخرى ولكن بنسبة قليلة . إن سبب التوتر يعود إلى أن الملاك الكردي وبسبب السياسة الاقتصادية الشوفينية الممنهجة يعاني من الفقر بل الفقر الشديد في معظم الحالات ، وإن هذا المرسوم بالنسبة له يعتبر فرصة لتحسين وضعه الاقتصادي أو لانتشال نفسه من الفقر وتحقيق الحد الأدنى من متطلبات مستوى المعيشة .

أما الفلاح الكردي وهو أشد فقراً وحرماناً من الملاك بل إن معظم الفلاحين الكرد يعيشون تحت خط الفقر ويعانون من الجوع الحقيقي رغم هذه الدونمات القليلة التي يستثمرها إلا أنها لا تسد جوعه بأي شكل من الأشكال وإن انتزاع 60% من يد الفلاح يعني في معظم الأحيان تشريده

إذن المرسوم مهما كانت أهدافه فإن نتائجه تلحق ضرراً كبيراً بالمنطقة ويحدث توتراً شديداً بين أبنائها ، وكانت هناك طرق أخرى لمعالجة الموضوع ينصف بها الفلاح والملاك على حد سواء ، وإذا كانت الحركة الكردية ومنها حزينا قد أدرك خطورة الوضع إن لم تتم معالجته بعقلانية وانطلاقاً من الروح الوطنية القومية القائمة على التضحية التي يجب أن يتحلى بها كل من ملاكي وفلاحي الكرد فقد ارتأت التدخل في الموضوع عبر تشكيل لجان خاصة لهذا الوضع ومعالجة الخلاف بالتراضي بين الطرفين (الملاك والفلاح) وتخفيف التوتر ومنعه وبالتالي منع الصدام بين الملاك والفلاحين ، ونعتقد جازمين أن تخفيف التوتر والمعالجة الواقعية القائمة على المصالحة والتراضي هي المطلوبة والتي يمكنها أن تمنع التوتر والاحتقان في المنطقة بالإضافة إلى معالجة المسألة الزراعية بشكل يتم توزيع الأراضي المستولى عليها من قبل الدولة على فلاحي المنطقة ، إلا أن مما يؤسف له أن بعض الفصائل الشيوعية قد ساهمت بزيادة التوتر والاحتقان دون مبرر .

إننا ندرك ونقدر تعاطف الشيوعيين مع الفلاح ونحن أيضاً متعاطفون معه بقوة ولكن المرسوم صدر في دمشق ومعالجته تتم هناك فالقرار ليس محلياً وليس صادراً من المحافظة أو أمين الفرع حتى تتم معالجته بالشكل الذي يريده الأخوة في الحزب الشيوعي عن طريق تحريض الفلاحين بشكل غير مبرر ، بل يحتاج إلى تحرك في العاصمة دمشق لإظهار خطورة نتائج المرسوم وتداعياته ، ولكن الذي حصل - ونحن هنا نأخذ حسن النية عند الرفاق الشيوعيين - أن تصرفاتهم قد زادت من التوتر والاحتقان عن طريق إثارة المزيد من التوتر بين الفلاح والملاك والذي قد ينذر بمشاجرات في العديد من القرى لا يستطيع أحد التكهن بنتائجها وقد تؤدي في الكثير من الأحيان إلى صدامات قد توقع قتلى .

وفي الوقت الذي يحرض الحزب الشيوعي (جناح خالد بكداش) الفلاحين بعدم التجاوب مع المرسوم وهم شركاء في إصداره (كونهم عضو في الجبهة) ، فإن جهات في السلطة تحرض الملاك بضرورة المبادرة لدى الجهات المعنية لتنفيذ المرسوم ، نعم إنها لظاهرة غريبة ، فالبعث والحزب الشيوعي طرفان في الجبهة وشريكان في الحكم وكل طرف يحرض أحد الطرفين في الصراع المفترض أو المثار والنتيجة المزيد من التوتر والاحتقان والطرفان يعلمان أن الحل لا يكمن هنا فليس من صلاحيات السلطات المحلية مهما حصل تغيير المرسوم أو تعديله .

إن هذا التحريض من قبل الحزب الشيوعي للفلاحين وبعض أطراف السلطة للملاك يذكرنا بدراسة محمد طلب هلال السبيء الصيت والذي أكد في أحد بنود دراسته وبغية صهر الشعب الكردي في البوتقة العربية وهو (خلق المزيد من التوتر والصراع بين الكرد أنفسهم بغية دفعهم إلى الهجرة إلى المناطق الأخرى ، الداخلى)

إن ما يحصل يخدم مباشرة هذا التوجه ، فالمزيد من التوتر والصراع في الريف الكردي يؤهل ويؤسس لهجرة اضطرارية إذا تقام الصراع وأخذ أشكالاً صدامية .

نحن نفترض مرة أخرى حسن النية لدى الرفاق الشيوعيين ومدى حرصهم على الفلاحين ونعتقد أن المطلوب هو التحرك السياسي وعلى مستوى القيادة ، فإذا أصدرت قيادة الحزب الشيوعي بياناً ضد هذا المرسوم ولم تستجب الدولة فصعدت من رفضها للمرسوم بسحب وزرائها من الحكومة وإيقاف مندوبيها في البرلمان عن حضور الجلسات ، حينها نقول إن الحزب الشيوعي قد قام بواجبه كاملاً تجاه الفلاحين ، ولا بد من القيام بتحريك جماهيري لا حق أو تالي لهذه الخطوة ، وفي هذا الإطار فإننا على استعداد لكل أشكال التعاون للتحرك في دمشق بغية توضيح تداعيات هذا المرسوم والعمل على تعديله ، فالقرار صدر من دمشق والحل موجود في دمشق ، ودمشق وحدها ، لذلك يجب أن يكون التحرك في دمشق وحدها وأمام القيادة السياسية للبلاد ، أما غيرها من أشكال التحرك فلا يساهم في خدمة الفلاح أو استقرار وضعه ، بل يزيد الطين بلة ويساهم في خلق المزيد من الاضطرابات في المنطقة وإحاق الضرر بالفلاحين أنفسهم .

أصل الكورد والبحث عن الهوية.. (3)

تحسين كرمياني - كردستان العراق

[أنه يسكن الأجزاء الجبلية جنس من الناس يسمى الأكراد...].(الرحال ماركو بولو)...!!

أمة بلا كيان .. !!

حين نستطلع الحدود الكوردية نجد أن الشعب كتب عليه القدر أو ما رسمه البشر، أن يعيشوا بين مخلي عرب وفكي فرس وترك، فهم مقسمون إلى أجزاء تتناهبها إيران وتركيا والعراق وسوريا، ويذهب الباحث في الفصل الثالث إلى أن القضية الكوردية باتت (من أعقد القضايا في هذا العصر) كونهم مقسمون بين دول أربع وربما هذا التقسيم بات أهم العراقيل التي تصد أمانيهم، ويوضح لنا أن التطلعات والأمني دائماً تجابه بجيوش نظامية، ناهيك عن سياسة التشريد مما كان الشعب الكوردي عرضة للإبادة لتقليل النفوس وتقويض المساحة الجغرافية جراء سياسات التعريب والتفريس والترريك، حتى أنهم من أجل بضعة أنفار يتم إبادة وإزالة قرى وأرياف، ونتيجة السياسات العنجهية للبلدان والقيام بأحتيالات أثناء التعدادات السكانية، وعدم إعطاء دقة في المعلومات مما جعل النمو السكاني لهم موضع شك وعدم الاعتماد على الفرضيات والتخمين مما جعلهم في غموض لدى الباحثين، وهناك وسائل تدميرية تمارس بحقهم من ضغوطات لتبديل قوميتهم أو طمس معالم تراثهم بواسطة قمع أصواتهم وعدم الجواز بممارسة شعائرهم في مناسباتهم القومية والوطنية، ورغم كونهم رابع قومية في الشرق الأوسط نجدهم بلا هوية أو دولة وبذلك ينعوتون بالشعب (الأعس حظاً) رغم أن الباحث يبين بالجدول البياني أن الأكراد سيبلغون زهاء - 67 مليون نسمة بحلول العام - 2050..!!

قدم اللغة لاتعني دولة ...!!

لا ينكر باحث قدم اللغة الكوردية، وهي حسب ما أثبت الباحث من أقدم اللغات الهندو- أوربية، ويشير إلى حالة صحو وميزة قد تفتقر لها اللغات الأخرى، هي أن اللغة الكوردية حافظت على أصالتها رغم أنها عاشت وتنتقلت عبر العصور ومن جيل إلى جيل، دون أن تمثل دولة مستقلة، كون الدول والحكومات غالباً ما تحاول الحفاظ على تراثها ولغاتها عبر وسائل التثقيف وفرض القيود على المناهج التعليمية، وحدهم الأكراد من حملوا لواء لغتهم على أكتافهم ومروا من خلال العصور دون أن يتأثروا أو يلقوا هوية لسانهم، وصمدت اللغة أمام غزو اللغات ولم تفسح أمامها المجال لطمس المعالم أو خلخلة ميزتها الحيوية وربما سرقة عشبة خلودها، وهي لغة حيوية تنتوزع كاللغات العالمية إلى لهجات رئيسية ومحلية وهذه اللهجات يرجع أسبابها الباحث إلى العزلة التي تعيشها القرى والمقاطعات بسبب قساوة المكان وعدم وجود حكومة مركزية تلملم الموروث وتوجه عصا القيادة وفق آلية جمعية ترص من الخطوط وتلفظ الشواذ الدخيل، لكن الباحث يشير إلى حالة متفردة تمتلكها اللغة الكوردية، هي عدم وجود حدود فاصلة بين لهجة وأخرى، وتكون متداخلة وتخفف تدريجياً بشكل تدريجي سواء ابتدأنا سلوك الطريق من الأعلى إلى الأدنى أو بالعكس، ويرى أصل اللغة الكوردية (وليدة دمج اللغوي الميدي - الكوتي) وبعد زحف الهندو - أوربيين استكملت أريتها.. ورغم أصالتها وقوة تمسكها بالجذور وامتلاكها الإرث الثقافي والأسطوري لكنها تبقى اللغة التي بلا وطن...!!

لا بد من وقفة ...!!

أصل الكورد .. كتاب لا بد من تفعيل مضمونه في هذا الوقت بالذات كون الشعوب عاشت فيما مضى في ظل سياسات كانت تمجد عرقيتها على حساب الشعوب المغلوبة على أمرها، وكانت تمارس سياسة التجهيل والتهميش وطمس المعالم المضيئة لتلك الشعوب وهي محاولات أوتوقراطية دفعت الحياة صوب النزاعات الدولية والإقليمية وحروب عالمية شوهت وجه الحضارة الإنسانية وقتلت الملايين من البشر وهدرت الخيرات بشكل جنوني وبلاداً، لقد أن تنهض الأقاليم وتبدأ برحلة النحت في أصل الحياة وإخراج كنوزها المطمورة كي تسترد الحياة عافيتها ويسترجع الإنسان فطرته وفاعليته وروح التجمع الأزلي الذي كان روح بدائيته، وضرورة ترك وجهات النظر خلف المتاريس والتوجه مباشرة صوب الحقائق كون الزمن وصل إلى شفير الهاوية وبات الإنسان يعوم في سديم من التضادات الفكرية، وهي دعوة محبة وتآخي وسلام من أجل وليمة تمتد لها كل يد نقية كي نركب معاً - من كل جنس ولون من كل دين ولغة - من جديد سفينة الخلاص قبل أن يبدأ طوفان آخر...!!

زوروا موقع البارتى ومنتداه على الرابطين :

www.pdksp.net

www.pdksp.net.tk

مهرجان الشعر الكردي الثالث عشر

بحضور وفد من قيادة الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا ((البارتي)) والجهة الديمقراطية الكردية في سوريا وبحضور العديد من الشعراء و الكتاب والمنتقنين، بالإضافة الى بعض القيادات الكردية , اقيمت في مدينة قامشلو صباح يوم الجمعة 2008/10/24 مهرجان الشعر الكردي الثالث عشر. بدأت فعاليات المهرجان بالوقوف دقيقة صمت على أرواح الشهداء، تلتها كلمة لجنة اعداد المهرجان قدمها الشاعر محمود صبري : رحب فيها بالحضور وهنأهم على اقامة المهرجان، وناشد الشعراء

بالاهتمام بالشعر الكردي ، كما شكر كل من ساعد وساهم في الاعداد لاقامة هذا المهرجان وانجاحه ثم ألقى الكاتب ، والشاعر أرشك بارافي كلمة لجنة التقييم و أكد بدوره ان هذا المهرجان يعتبر محاولة لتطوير أحد جوانب الأدب الكردي الا وهو الشعر ، وان لجنة اعداد المهرجان وبالتعاون مع بعض القوى السياسية والثقافية الخيرة لمجتمعنا الكردي في سوريا قامت بالمساعدة والتحضير لهذا المهرجان ، اضاف بان أعضاء لجنة التقييم السبعة ، قامو بتقييم ال (108) من القصائد التي ارسلت من قبل لجنة الاعداد، وتم تقييمها حسب المعايير الشعرية .

توالى بعد ذلك الشعراء الذين تم قبول قصائدهم من قبل لجنة التقييم على منبر المهرجان لتقديم نتاجاتهم الشعرية ، حسب الترتيب : 1- آزاد حمو 2- بشير ملا 3- سوبار آري 4- خالد عمر 5- محمود بادلي 6- جوان ديركي 7- شيرين كيلو 8- دلزان جودي 9- ابراهيم عبدي 10- غمكين رمو 11- هيام عبد الرحمن 12- بافي شهاب 13- لوري تلداري 15- أحمددي خورسي 16- حسن عمر 17- هوزاني كركوندي 18- روفند تمو 19- مهري 20- الشاعر المعتقل هوزان بادلي (قرأ بدلاً عنه محمود بادلي) 21- برزان بريفي 22- يوسف برازي (بي بهار) نظراً لوضعه الصحي قدم بدلاً عنه الشاعر أرشك 23- زاغروس عثمان 24- ديا جوان التي تنازلت عن حقها واتاحت الفرصة للشاعر أزدر روبري الذي لم يرد اسمه لدى لجنة الاعداد 26- نافع بيرو 27- عبد الصمد محمود (تنازل عن حقه وأتاح الفرصة للشاعر محمد علي حسو، الذي لم يرد اسمه لدى لجنة الاعداد) 28- نارين متيني 29- عبد الحليم بافي شرفان 30- شيارى غمكين 31- حاتم 32- علي شيخو وقد اعتذر عدد كبير من الشعراء عن تقديم نتاجاتهم اما بسبب عدم تمكنهم من الحضور او احتجاجاً على عمل لجنتي الاعداد والتقييم من حيث اختيار القصائد المشاركة.

الشعراء الذين اعتذروا هم : (كمال نجم – هوشنك اوسي – سليمان أزر – تموز شمالي – جوان قادو – آخين ميرخان – عادل ديلاي – شبال برزنجي – لوند داليني – دلداري ميدي – عباس اسماعيل – شفرشي زارو – آريشني ممي – دروست محمد سينو – ياسين حسين – سيف الدين قادري – عكيد طاهر – رمضان – محمد عزيز شاكور – آخين ميرخان) . وتخللت فعاليات المهرجان تلاوة العديد من برقيات التهنة والدعم من الاحزاب الكردية والكروبات الثقافية واللجان الحقوقية والمواقع والاصدرات الكردية وبعض الشعراء في الداخل والخارج . كما شارك كل من الفنان سعد فرسو والفنان عماد كاكلو بعدد من اغانيهما الجميلة التي نالت اعجاب الحضور .

وفي ختام المهرجان تم تقديم ثلاث جوائز قررتها لجنة الاعداد والتقييم :

- 1- جائزة تكريم من المهرجان للشاعر القدير: احمد شيخ صالح، واستلم الجائزة نيابة عنه السيد عمر اسماعيل الذي نقل الى المهرجان شكره وتحياته ثم قدم احدى قصائده للحضور .
- 2- جائزة أفضل قصيدة للشعر الحديث قدمت للشاعر دلداري آشتي.
- 3- جائزة أفضل قصيدة للشعر الكلاسيكي فكانت من نصيب الشاعر ملفان رسول.

تصريح ناطق باسم المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردي في سوريا ((البارتي))

استمراراً لأعمال القتل والتدمير الوحشية التي تمارسها عصابات القتل والإجرام بحق العراق وطناً وشعباً . أقدمت هذه العصابات المجردة من اي شعور إنساني على اقتراف ابشع جريمة بحق الأخوة المسيحيين في الموصل من قتل للعشرات منهم وتشريد حوالي 1000 عائلة .إننا في الوقت الذي نبدي فيه تعاطفنا الكامل مع الأخوة المسيحيين ، فإننا ندين بشدة هذه الأعمال البربرية والوحشية التي تمارسها العصابات الإرهابية بحق الأخوة المسيحيين ، ونطالب الحكومة العراقية والمجتمع الدولي بوضع آليات حقيقية لحماية الأخوة المسيحيين وتوفير الأمن والسلام لهم . 2008/10/14

الأخوة قراء صحيفة دنكي كرد :

نرحب بمساهماتكم ومقترحاتكم وانتقاداتكم لصحيفتنا

وصحيفتكم دنكي كرد على هذين الإيميلين :

– mamoste06@hotmail.comkurd06@gmail.comdenge

بيان إلى الرأي العام

في خطوة ليست بجديدة على الساحة الشوفينية، ولكن وقعها كان ثقيلاً على الذين راهنوا على انفراج في تعامل السلطة مع الشأن الكردي ، فكل المؤشرات تؤكد أن هنالك تصعيداً شوفينياً ممنهجاً ضد الشعب الكردي وقضيته وبكل الوسائل من ملاحقة واعتقال وسجن، وتمييز صارخ بين المناطق الكردية والمحافظات الأخرى من حيث البنية التحتية والخدمات العامة وحتى قتل للکرد كما حصل في آذار 2004 وخريف 2007 وعشية نورو 2008 .

يأتي المرسوم (49) في هذا السياق لينضم إلى سلسلة المشاريع والسياسات والإجراءات الشوفينية التي تستهدف المناطق الكردية والتي باتت مكبلة بقيود ثقيلة تنهك الشعب الكردي من خلال لجم تطوره الخاص فلم يكتف النظام بالتخلي عن واجباته العامة

تجاه تلك المناطق بل أحاطها بسلسلة من الخطوط الحمراء وجعلها حقلاً للمزيد من التجارب الشوفينية العنصرية بغية تعقيد حياة الناس في هذه المناطق بالمزيد من القيود والقوانين العنصرية والإمعان في زيادة فقرهم .

فالتمسك غير المبرر بتطبيقات مشروع الإحصاء الرجعي والإمعان في استكمال الحزام العنصري العربي بتوزيع أراضي ما كانت تسمى بمزارع الدولة على مواطنين عرب استفدوا من محافظتي الرقة وحلب ، وإثارة الفتنة بين فلاحين و الملاكين الكردي في منطقة الحزام العربي بالجزيرة بشكل خاص ، وفي الإطار ذاته يأتي المرسوم 49 الذي رغم كونه اتخذ طابعاً عاماً من الناحية النظرية إلا أن المناطق المعنية به عملياً هي محافظة الحسكة والمناطق الكردية على الشريط الحدودي لمحافظة الرقة وحلب ، كل ذلك يعني الإمعان في انتهاج السياسة الشوفينية ، فالمرسوم الجديد عملياً (يمنع نقل أو تبديل أو اكتساب أي حق عيني عقاري كان في منطقة حدودية أو أشغاله عن طريق الاستئجار أو الاستثمار إلا بترخيص مسبق) علماً أن الترخيص المسبق هو بالنسبة للمواطن الكردي حلم شبه مستحيل التحقيق ، وهذا يعني ان المواطن الكردي لا يحق له عملياً البيع والشراء لأن الترخيص المسبق يخضع لموافقات أمنية لها اعتبارات شوفينية معروفة مثلها في ذلك مثل تطبيقات المرسوم (193) لسنة 1952 والمرسوم (41) لسنة 2004 اللذين حصرا حق التملك للأراضي الزراعية في المناطق الحدودية بموافقة وزارتي الداخلية والدفاع معاً، وبالتالي موافقة الجهات الأمنية التابعة لهما ، ويعرف الكل أن تلك الموافقات لم ولن يحظى بها أي مواطن كردي .

إننا نعتقد بل نجزم أن هذا المرسوم هو استكمال للمرحلة الثانية للحزام العربي والقاضي بترحيل الكرد من مناطقهم التاريخية ، ولكن جاء قرار الترحيل هذا بصيغة قانونية بعيدة عن الضجيج والصخب، فبعد تدمير القطاع الزراعي بشقه المروي جاء تدمير الحرف والمهن الصغيرة الخاصة من خلال منع عمليات البيع والشراء للمحلات التجارية وكل العقارات التي تحتاجها المهن والحرف المختلفة ، وإذا علمنا أن النشاط الاقتصادي للمناطق الكردية يعتمد بالدرجة الأولى على النشاط الزراعي بشقيه المروي والبعلبي والمهن والحرف المختلفة لتأكد لدينا أن المقصود عملياً هو منع الكرد من أي استملاك جديد وإغلاق فرص العمل الخاص نهائياً أمام الجيل الناشئ وبالتالي دفع أعداد متزايدة منهم إلى الهجرة الجماعية القسرية إلى أماكن أخرى خارج مناطقهم الأصلية .

نرى أن هذا المرسوم يشكل خرقاً صارخاً لكل القوانين والأعراف الدولية ومخالفاً للدستور السوري ومناقضاً للمصلحة الوطنية بل يزيد من حالة الاحتقان الموجودة أصلاً لدى الشعب الكردي ، نؤكد إذا كانت الغاية منه خدمة الوطن فإنه يعطي نتائج معكوسة حيث يلحق أضرار بالوحدة الوطنية والتي بالأصل تعاني من تصدعات شديدة ، وإذا كان الهدف هو ترويض الشعب الكردي فإن النتيجة أيضاً معكوسة تماماً لأن مثل هذه المراسيم والإجراءات المرافقة لا تزيد الشعب الكردي إلا إصراراً على التمسك بحقوقه وتدفعه إلى التشدد تجاه سياسات السلطة وممارساتها ، وتحفزها لتصعيد نضاله الوطني بكافة السبل والوسائل الديمقراطية .

إننا نؤكد أن الوحدة الوطنية الحقيقية ومصالح الوطن العليا تقتضي التخلي عن جميع السياسات والممارسات الشوفينية تجاه الشعب الكردي وقضيته، وإلغاء جميع المراسيم التي تستهدفه كميكون أساسي من مكونات الشعب السوري والذي يشكل القومية الثانية في البلاد ، ومعالجة آثارها وتداعياتها وأضرارها ، وفتح حوار جدي ومتكافئ مع الحركة الوطنية الكردية على أساس الشراكة في الوطن بعيداً عن الهيمنة والتسلط ، والإقرار الدستوري بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي .

وبهذه المناسبة فإننا نناشد جميع المعنيين بهذا الموضوع من منظمات حقوقية ولجان إحياء المجتمع المدني ومحامين ومهندسين ومقاولين وسائر فئات جماهير شعبنا السوري رفع أصوات الاستنكار والاحتجاج على هذا المرسوم والمطالبة بإلغائه وتجنيد البلاد آثاره الضارة والمدمرة على الوطن والمواطنين .

كما أننا نناشد القوى الديمقراطية والمدافعين عن حقوق الإنسان في كل مكان لبذل الجهود الممكنة لحمل النظام على إلغاء المرسوم (49) وكافة الإجراءات والمشاريع العنصرية المطبقة بحق شعبنا الكردي وترسيخ حكم القانون وإطلاق الحريات العامة

2008-10-8

الأحزاب الموقعة

الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا ((البارتي))- حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكي تي) -الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا - حزب يكي تي الكردي في سوريا - حزب آزادي الكردي في سوريا -الحزب الديمقراطي الوطني الكردي في سوريا

- حزب المساواة الكردي في سوريا -الحزب اليساري الكردي في سوريا -الحزب الديمقراطي الكردي السوري كوردستانية ولاية الموصل في تقرير عصبة الامم

عارف قورباني

أود البدء بسؤال بسيط، لماذا الكرد يطالبون بكركوك، وما الذي يدفع الكرد الى النظر لهذه المدينة الغنية، ولماذا يعتبرون كركوك ملكاً لهم.

كي اجيب على تساؤل كهذا، يجب ان اسعى من خلال سلسلة من المقالات لإظهار الحقائق التاريخية لمدينة كركوك، والتي لاتعتمد على آراء الكرد، على العكس من ذلك سوف اتخذ من آراء وتوجهات معشر الباحثين والمنظرين والمؤرخين والمفكرين من قوميات الدول الأخرى

اضافة الى الأنسكلوبيديا والتي تعني (الموسوعة الشاملة - او الجداول العلمية الموثقة (لدول العالم والأدلة ووثائق القوى العظمى زيادة على ذلك سجلات التعداد والتقارير الدولية ووثائق البعث وواقع مدينة كركوك لاثبات الحقائق كنموذج واقعي . كثيرة هي الحقائق والوثائق التي تعود لمستشرقين يتحدثون فيها عن تاريخ طويل الأمد لمدينة كركوك والتي تعود اليها فيما بعد، ولكن الذي رأيت من الضروري طرحه هنا في الجزء الأول هو منذ بداية تشكيل الدولة العراقية وإلحاق هذا الجزء من

كردستان بالعراق، قبل إنشاء الدولة العراقية لم تكن المناطق الكردستانية جزءا من الإدارة العراقية ولاسيما في الأوقات التي كان العراق تحت سيطرة القوى العظمى آنذاك ايضا لم يكن هنالك اي صلة من الناحية الادارية بين كردستان والمناطق الأخرى وكانت ولايات ومصريفات مختلفة.

لذا علينا ان ننظر الى بدايات إلحاق هذه المناطق كما ننظر الى بداية مشاكلنا.

بعد الحرب العالمية الأولى وسقوط الخلافة العثمانية وتقسيم المنطقة على البلدان المنتصرة.

لو أمعنا النظر في الخارطة الحديثة للمنطقة عام 1921 نجد ان بريطانيا اسست العراق وبعد مضي خمس سنوات على تأسيس العراق ألحقت ولاية الموصل بالعراق. وهذه الخطوة تعتبر اولى الحقائق التي تدل على ان هذه المناطق لم تكن عربية او عراقية.

ولإثبات الحقائق اعتمدنا على مصدر علمي موثوق به وهو ((مشكلة ولاية الموصل وإلحاقها بالعراق)) وهو مشروع بحث لطالب الدكتوراه آنذاك للدكتور (فاضل حسين)، وهو عربي من الموصل، عام 1952 قدم هذه الدراسة (مشروع البحث) (لنيل شهادة الدكتوراه وقدمها هدية لجامعة (انديانا) في الولايات المتحدة الأمريكية وكانت هذه الدراسة قد حازت على تقدير جيد جدا.

عام 1955 طبعت هذه الدراسة في بغداد وفي عام 1977 تم طبعها مجددا في جامعة بغداد في ظل حكم حزب البعث. الباحث في دراسته يتحدث بدقة متناهية عن الواقع الجغرافي وعدد سكان الولاية واصحاب النفوذ اضافة الى المشاكل القائمة هناك آنذاك.

الباحث هنا يتناول هذه القضية على ضوء رؤيته للأمر وسط مطالبات واحلام سكان المدينة ومطالبات الأتراك بضم ولاية الموصل الى اراضهم تحت ذريعة أنها ارث الخلافة العثمانية وبين رغبة بريطانيا لإلحاقها بالدولة الحديثة العهد. كل هذه الأمور اوضحت واحدة من المشاكل الكبرى في ذلك العهد .

نسبة كبيرة من سكان المنطقة كانوا ينشدون حال الدول الحديثة العهد ان تصبح ولايتهم دولة وتناط دفة الحكم فيها اليهم، بالمقابل تركيا كانت تطالب ان تلحق ولاية الموصل بتركيا وتصبح بالتالي جزءا من تركيا الحديثة ومن جهة اخرى كانت تسعى بريطانيا جاهدة لتقوية قاعدة الدولة العراقية الحديثة العهد ولتفادي وقوع المشاكل بين السنة والشيعة وإلحاقها بالعراق. ولكن هذه الخلافات بقيت دون ايجاد الحل لها لحين تدخل عصبة الامم لمعالجة المشكلة في 31/10/1924 وتقرر تشكيل لجنة وتم الاعلان عن اسماء اعضائها من:

1. الكونت بولنتكي العالم الجغرافي ورئيس الوزراء السابق للمجر.

A.F. 2-فرنسن، وزير مفوضية السويد في بوخارست.

3-بولص إي، قائد متقاعد في الجيش البلجيكي.

في السابع عشر من تشرين الثاني من ذات العام عقدت اللجنة في جنيف اول اجتماع لها وقرر زيارة الاطراف الثلاثة للمشكلة (بريطانيا، أنقرة، بغداد) لاستطلاع آرائهم حول مشكلة الولاية ومصيرها. وبعد زيارة الاطراف الثلاثة، توصلت اللجنة الى اعتقاد مفاده ان اللجنة عليها الدخول الى المنطقة للتعرف على المشكلة عن قرب و ميدانياوفي الـ 27 من كانون الثاني عام 1925 وصل اعضاء اللجنة الى ولاية الموصل.....

كردستانية الموصل ... بقية

وبدأت اللجنة بالبحث في هولير والموصل وكركوك والسليمانية والمناطق المحيطة، ومع نهاية شهر آذار انتهت اللجنة اعمالها وعادت الى جنيف لاعداد وتهيئة التقرير.

الامر الذي يظهر في هذا التحقيق جليا كنتيجة لاطهار حقائق المنطقة، تلك الحقيقة ان معظم سكان ولاية الموصل هم من الكرد، هذه الحقيقة جاءت بصورة واضحة ضمن تقرير اللجنة الموجهة لعصبة الامم والتي تقول :

(بغية الوصول الى الحقائق استعانت اللجنة بالاعتماد على آراء المؤرخين وعلماء الجغرافيا العرب والاستفادة من مجموعة من الخرائط العربية والمئات من الخرائط التي تعود الى القرن السادس عشر والعشرين اضافة الى الاستفادة من الكتب السياحية، في النهاية توصلت اللجنة الى حقيقة مفادها ان حدود العراق من الشمال لاتتعدى (الهييت وتكريت وسلسلة جبال حميرين) وهنا اتضح اما اللجنة حقيقة هي ان 8/5 من سكان المنطقة من الكرد وهم ليسو عربا او تركا. هذا هو رأي عصبة الامم.

رأى كل من تركيا والعراق وبريطانيا امرا آخر، لاطهار الحقائق علينا معرفة رأيهم بالامر. في الوقت الذي تدخلت عصبة الامم في الامر كان كل من بريطانيا وتركيا والعراق قد هيأت احصائية لتسليمه الى الوفد للاعتماد عليه في اقرار مصير المنطقة ضمن نطاق عملهم.

الذي اظهره هنا لكم هو احصائية الدول الثلاث المقدمة لعصبة الامم علما ان ايا من تلك الدول لم تكن صديقة للكرد كي يقال انها صيغت كي تتلاءم ومصالح الكرد، بل صيغت تلك الاحصاءات وفق متطلبات ومصالح العرب والترك.

هنا بريطانيا وضعت نسبة كبيرة للعرب خلال تقريرها محاولة منها لاقتناع اللجنة ان معظم السكان هم من القومية العربية ويرغبون العيش مع العراق، تركيا هي الاخرى اعطت نسبة كبيرة للترك ظنا منها ان تستطيع اقتناع اللجنة ان غالبية سكان هذه الولاية هم من الترك ويجب بالتالي إلحاق هذه الولاية بتركيا.

ولكن هنالك حقيقة ليس باستطاعة احد نكرانها، هو ان غالبية سكان هذه الولاية كانوا من الكرد، على الرغم من المساعي التي بذلت من كل دولة من هذه الدول كتركيا والعراق وبريطانيا لجعل مصير الولاية لصالحها.

ولكن لم يكن باستطاعتهم اغفال حقيقة مفادها ان نسبة الكرد في الاحصاءات الثلاث كانت اكثر بكثير من نسبة العرب والترك.

الشبك بين الهوية القومية والتجاذبات السياسية

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن هوية الشبك، وانتمائهم القومي، والتشكيك في كرديتهم التي يصرحون بها جهاراً على لسان أعلى الهيئات التي تمثلهم وهي الهيئة الاستشارية للشبك والتي قال أعضاؤها بصريح العبارة: (نحن لسنا أقلية دينية او طائفية، فمعظمنا مسلمون شيعة، ولسنا قومية خاصة، فغالبيتنا المطلقة كردٌ أصليون)، لكن يبدو أن هذه الشهادة التي جاءت من أهل الشأن لم ترق لبعض الشخصيات في الكتل العراقية الأخرى التي همها وهاجسها استغلال هذه الشريحة الكبيرة في محافظة عراقية أو أكثر، لغرض انتخابي، ولترجيح كفة كتلة على أخرى، ومن ثم تجيير هذه النتيجة لأجل غايات شخصية تصب في النهاية لصالح المكونات الأخرى المنافسة للمكون الكردي ثاني أكبر قومية في البلاد، للحيلولة دون أن تحتل القائمة الكردستانية المرتبة الأولى أو الثانية في محافظة الموصل بالتحديد.

ولقد تنبه الأخوة الأكراد إلى ما يدبر للشبك من محاولات سلخهم عن هويتهم الكردية واعتبارهم أقلية قومية معزولة عن الجسم الكردي لتقزيمهم ومن ثم اقتطاعهم من قائمة التحالف الكردستاني لغايات ليست نبيلة جاهر بها النائب حنين قو عندما قال: (أنا ممثل الشبك في مجلس النواب. وهؤلاء ليسوا إلا حزبيين عاندين للحزب الديمقراطي الكردستاني، ويريدون ضم الشبك بالقوة إلى إقليمهم وتحويلهم عن قوميتهم العربية)!

عجباً: هم يصرحون بانتمائهم إلى القومية الكردية، وبأنهم مسلمون شيعة، بينما يصنفهم آخرون في القائمة العراقية، وقائمة الحوار الوطني، وقائمة التوافق، بأنهم من القومية العربية ومن حقنا أن نسأل هذا السؤال المشروع: الشبك يقولون إنهم كرد أصلاء، وغير الشبك يقولون إنهم عرب، فمن نصدق وكلام من نعتمد؟ أم أن أهل مكة ليسوا أدرى بشعابها من الغير؟ أما عصر التذويب، والتعريب القسري، والصهر القومي والسلخ من جذور الآباء والأجداد في المختبرات العنصرية الشوفينية، فقد ولى مع رجاله وثقافته وصانعيه، ولو أن بعض الرموز الضعيفة التي هي بمثابة آثار دالة على أفول عصر، وزوال فكر، وغروب شمس، مازالت تنوح على أطلاله بعيني النائب أسامة النجيفي البارح في الفتن ومعلم الصراعات الطائفية، والبقية الباقية والمتخلفة من المتزحزحين عن المسرح العراقي، التاركين الساحة لعراق جديد لا مكان فيه للتمييز العنصري والطائفي، عراق تعددي ديمقراطي فيدرالي ينعم فيه الجميع بالمواطنة الحقة والعيش الكريم، والكرامة القومية والإنسانية.